٢٠٢١ تقرير حوكمة الشركات

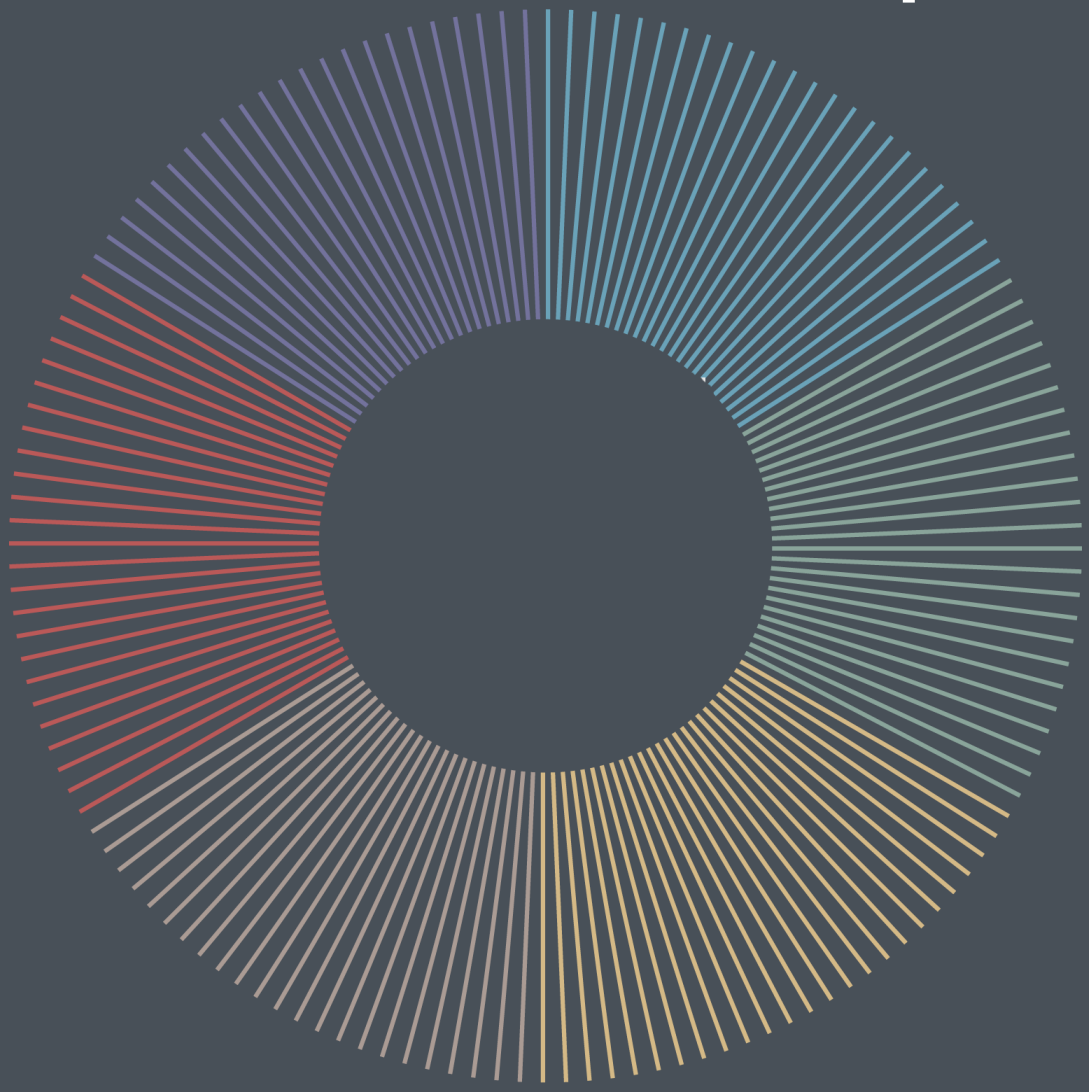

شركة قطر وعمان للاستثمار

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة ٥

كلمة الرئيس التنفيذي ٦

تقرير الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام ٧

تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ٩

قيم و مفهوم حوكمة الشركات ١٣

التقرير على حوكمة الشركات ١٣

الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA ١٤

التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة وفقاً لنظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA ١٥

تعزيز نظام وممارسات الحوكمة في شركة قطر وعمان للاستثمار ١٥

المؤشرات المالية ١٧

المؤشرات المالية الرئيسية ١٧
بيانات التداول ١٧
النسب الرئيسية ١٨

مجلس الإدارة ١٨

تعيين أعضاء مجلس الادارة ١٨
تكوين مجلس الإدارة ١٩
أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ٢٣
مسؤوليات المجلس ٢٤
واجبات رئيس مجلس الإدارة ٢٤
مهام مجلس الإدارة ٢٤
حظر الجمع بين المناصب ٢٥
تقييم مجلس الإدارة واللجان والرئيس التنفيذي ٢٥
أمين سر مجلس الإدارة ٢٥
اجتماعات مجلس الإدارة ٢٦
قرارات المجلس ٢٦

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ٢٦

لجنة التدقيق الداخلي ٢٧
لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت ٢٨
اللجنة التنفيذية والاستثمار ٣٠

سياسات المكافآت ٣٠

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ٣١
مكافآت الإدارة العليا والعاملين بالشركة ٣١
سياسة تعارض المصالح ٣١
الأطراف ذات العلاقة ٣٢
سياسة التعامل مع الشائعات ٣٢
سياسة التعامل مع الشكاوي والتظلمات و والبلاغات ٣٢
الإفصاح عن عمليات التداول ٣٢
إطار الرقابة الداخلية ٣٢
التدقيق الداخلي ٣٣
التدقيق الخارجي ٣٤
إدارة المخاطر والالتزام ٣٤
الالتزام ٣٥
الأمتثال ٣٥
زاوية المساهمين ٣٥
سجل المساهمين ٣٥
تركيبة المساهمين ٣٥
المساهمين من الادارة العليا ٣٦
حماية المساهمين ٣٦
حقوق المساهمين ٣٦
حقوق المساهمون في الجمعية العامة ٣٧
العلاقات مع المساهمين والمستثمرين ٣٨
الجمعية العامة العادية ٣٨
حماية المساهمين الممثلين لحصة الأقلية ٣٩
حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح ٣٩
سياسة توزيع الأرباح ٣٩
الأفصاح ٤١
الاستدامة ٤١
المسؤولية الاجتماعية ٤١
النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية ٤١
الإبلاغ عن المخالفات ٤٢
عملية إعداد تقرير الحوكمة ٤٢

تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) بخصوص التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة المتضمنة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي والصادر عن مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١..... ٤٣

تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦..... ٤٦

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ق)

تحية طيبة وبعد ،،،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام، أود بهذه المناسبة أن أعرب عن وافر الشكر والتقدير على تلبيتكم دعوتنا لحضور هذا الاجتماع ، كما وأود أيضاً أن اشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام والإدارة التنفيذية على جهودهم المبذولة خلال عام ٢٠٢١.

لقد تمكنا وبحمد الله تعالى - خلال العام المنصرم - وبفضل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني - أمير دولة قطر المفدى و صاحب الجلالة السلطان/ هيثم بن طارق آل سعيد المعظم - سلطان سلطنة عُمان الشقيقة من مجابهة الصعوبات والأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة خلال الثلاث سنوات السابقة حيث تمكنا بفضل الله من تحقيق صافي أرباح عن عام ٢٠٢١ حيث بلغ صافي الربح ٤،٩٩٥،٥٢٤ ريال قطري مقابل صافي الربح ٦،٧٠٣،٢٩٢ ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه ، أي بانخفاض بقيمة ٧٠٧،٧٦٨ ريال وتمثل نسبة ٢٥،٤٨٪ عن عام ٢٠٢٠ ، هذا وقد قرر السادة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعهم المنعقد يوم الخميس بتاريخ ٢٠٢٢/٠٣/٠٣ بتوزيع ١٪ من راس مال الشركة علي المساهمين بواقع درهم لكل سهم.

هذا وأود أن أشيد بالدور الذي يقوم به مجلس إدارة الشركة حيث أنه وبالرغم مما أوضحناه آنفا من ظروف وأزمات إلا أنه لا زال يسعى إلى تعزيز استثمارات الشركة المختلفة في دولة قطر أو سلطنة عُمان بشكل خاص ، سواء في الاستثمارات العقارية أو في اسهم الشركات المطروحة للاكتتاب العام أو الدخول كشريك استراتيجي في رؤوس أموال بعض الشركات المتعثرة وإعادة هيكلتها أو شرائها بالكامل ، وسوف تركز استراتيجية الشركة أيضاً على الدخول في الاستثمارات ذات العائد السريع مثل الأسهم والعقارات المؤجرة، هذا بالإضافة إلى التخطيط في الدخول بمجالات الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمساهمة في رؤوس أموال الشركات.

هذا ويطيب لي في هذا المقام أن أتوجه باسمي وباسم السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام بخالص الشكر والعرفان لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني - أمير البلاد المفدى وإلى جلالة سلطان عُمان / هيثم بن طارق آل سعيد المعظم - وإلى سائر الجهات والأجهزة الرقابية في دولة قطر .

كما أتوجه بالشكر الجزيل لجميع المساهمين الكرام على ثقتهم البناءة وإلى جهاز الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين في الشركة على ما أبدوه من جهود خلال العام .

والله الموفق والمستعان ،،،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ق)

تحية طيبة وبعد ،،،

الشركات الاستثمارية كشركة قطر وعمان للاستثمار لا يخلو من المخاطر بسبب تشابك المؤشرات المعطيات الاقتصادية التي تخلق تقلبات في المناخ العام للاستثمار بالأخص دول العالم الثالث التي تقع ضحية لتقلبات الاقتصاد العالمي التي لم تنتهي ولن تهدأ والمحصلة ضياع الثروات، والمحك الرئيسي للاستثمار هو توقيت الدخول في أي مجالات استثمارية والذي قد ينتج عنه النمو البطيء أو افلاس الشركات.

لتجنب تلك المخاطر أو التقليل منها بحيث تكون مخاطر محسوبة يتطلب خلق قنوات تتواصل من خلاله ادارة الشركة مع مجلس الادارة، بحيث يكون هناك انسجام وتفاهم تام وتكون الاستراتيجية والرؤية التي رسمها المجلس والتي تتجدد من وقت لآخر واضحة لدى الادارة حتى تتمكن من تحقيق نتائج ايجابية بناءً على استراتيجية المجلس لكي تتمكن الشركة من تغطية نفقاتها وتحقيق ارباح لحفظ حقوق المساهمين.

ان انجازات الشركة خلال الأعوام السابقة يعتبر خير دليل على المفاهيم التي تم ذكرها، فبرغم جائحة كورونا فإن سلبياتها تستمر واستطاعت الشركة بأن تحقق أرباح في عام ٢٠٢١، حيث تتمتع الشركة بقاعدة سليمة للاستمرار في تحقيق أرباح مرضية، فمخاطر الاستثمار تتواجد في أي زمان أو مكان سواء الاستثمار في مجال العقار أو ذو القيمة المضافة او في مجال الاسهم والسندات.

لا شك أن مجلس الادارة برئاسة سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني، وهم اعضاء لهم باع طويل في مجال الاستثمار والخبرات المتراكمة والتي لا تقل خبرتهم عن ٤٠ سنة يعطى املاً جديداً لمستقبل أفضل للشركة.

وهذا المجلس الذى يتمتع بخبراته الكبيرة أصبح مطلوباً في هذه المرحلة التي تشهدها دولة قطر تحت قياده الشيخ/ **تميم بن حمد آل ثاني** - أمير دولة قطر المفدى حفظه الله لبناء اقتصاد قوي وخلق فرص استثمارية يتم الاستفادة منها للمرحلة القادمة. وسوف تستمر ادارة الشركة بالتنسيق مع مجلس الادارة لتنفيذ الاستراتيجية وخطة الشركة لتحقيق انجازات افضل مما يعود على المساهمين الكرام.

وفي الختام اتقدم بخالص الشكر والعرفان لمقام صاحب السمو الشيخ/ **تميم بن حمد آل ثاني** - أمير دولة قطر حفظه الله وإلى صاحب الجلالة السلطان/ **هيثم بن طارق آل سعيد المعظم** - سلطان سلطنة عُمان والى صاحب السمو الامير الوالد الشيخ/ حمد بن خليفه آل ثاني الذي اسس القاعدة الاساسية للبنيه التحتية لكل المجالات الاستثمارية في قطر حفظهم الله وإلى معالي الشيخ /خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وأشكر رئيس واعضاء مجلس الادارة وكل من ساهم في تذليل العقبات لتحقيق نتائج ايجابية للشركة خلال الاعوام السابقة.

والله ولي التوفيق.

ناصر محمد ال مذكور الخالدي

الرئيس التنفيذي

تقرير الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام

وفقًا لمتطلبات المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام)الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) من في عام ٢٠١٦ ، أعد مجلس إدارة شركة قطر و عمان للاستثمار "شركة مساهمة عامة قطرية" تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢١ .

يأتي هذا التقرير نتيجة الالتزام المستمر لشركة قطر و عمان للاستثمار بتطبيق الحوكمة الرشيدة التي تبني على الارشادات الواردة في أفضل الممارسات بحوكمة الشركات المساهمة العامة وتعزيز القيم المشتركة وترسيخها في سياسات الحوكمة الداخلية . نعتقد أن هذه الإنجازات لا تفي فقط بالتزام شركة قطر و عمان للاستثمار بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم(٥) لعام ٢٠١٦ ، ولكنها أيضا تؤكد إدراكها لمسؤولياتها تجاه مساهميها وأصحاب المصلحة.

مسؤوليات المجلس

يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام وهي ، العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصلحة دون تمييز بغض النظر عن العرق والجنس والدين ، يتم تقديم المعلومات الشفافة والإفصاحات المطلوبة إلى هيئة قطر للأسواق المالية والمساهمين وأصحاب المصلحة خلال الإطار الزمني المطلوب ووفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة . تتضمن المبادئ أيضاً دعم قيم المسؤولية الاجتماعية للشركات والمصلحة العامة للشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة كأولوية على أي مصلحة شخصية . تسترشد الشركة بالمبادئ المذكورة أعلاه ، حيث تسعى إلى ممارسة واجباتها بكل مهنية ونزاهة . وفي موازاة ذلك ، تسعى الشركة جاهدة إلى إبراز هذه القيم في تعاملاتها مع المساهمين وأصحاب المصلحة والمجتمع في نهاية المطاف.

تقييم الإدارة حول مدى الالتزام باللوائح ذات الصلة في هيئة قطر للأسواق المالية ، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

وفقًا للمادة (٢) من النظام ، قمنا بإجراء تقييم عن مدى التزام الشركة باللوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والمطبقة على الشركة بما في ذلك النظام المعتمد.

استنتاج

نتيجة للتقييم ، خلصت الإدارة إلى أن هناك إجراءات مطبقة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية والامتثال للأحكام المدونة في ٢٠٢١/١٢/٣١ فيما عدا ما يلي :

تم عقد ستة إجتماعات خلال عام ٢٠٢١ إلا أن الأجتماع الثالث تم عقده بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠٧ و الأجتماع الرابع تم عقده في تاريخ ٢٠٢١/٠٨/١٦ و توجد فترة زمنية أكثر من ثلاثة أشهر بدون عقد إجتماعات وهذا لا ينطبق مع أحكام المادة ١٤ من نظام حوكمة الشركات و المادة ٣٤ من عقد تأسيس الشركة ، يجب أن يعقد مجلس

الإدارة ستة إجتماعات خلال السنة المالية للشركة ولايجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد إجتماع للمجلس وهذا كان بسبب جائحة كرونا وتمسك مجلس الإدارة بالالتزام بتعليمات الدولة للتباعد.

فضلا عن المدقق الداخلي قد أشار ان الشركة تفتقر الي سياستين وهم سياسة التعمل مع الشائعات وسياسة التعامل مع الشكاوي وقد تم تدارك الامر وتم عمل السياستين وتم عتمادهم من اللجان المختصة ومجلس الإدارة.

المدققين الخارجيين

يتم إصدار تقرير من مكتب رودل آند بارتنر - فرع قطر ، المدقق الخارجي للشركة ، تقريرا يؤكد بشكل محدود تقييم الإدارة بشأن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٢٠٢١/١٢/٣١.

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً لمتطلبات المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ، يكون مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) هو المسؤول عن إنشاء رقابة داخلية مناسبة على التقارير المالية (ICOFR) والمحافظة عليها.

تتولى إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار مسؤولية إنشاء الرقابة الداخلية الكافية على التقارير المالية والحفاظ عليها وتتابع إعداد التقارير المالية وفق عملية مدروسة تحت إشراف الرئيس التنفيذي والمدير المالي للشركة لضمان توفير الثقة بالتقارير المالية وإعداد البيانات المالية للشركة بما يسهم في إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير المالية الدولية.

وتوفر عملية الرقابة الداخلية للتقارير المالية للشركة ضوابط الكشف والإجراءات المتبعة لمنع تقديم بيانات غير دقيقة وحتى نستطيع تحديد ما إذا كانت هناك نقاط ضعف جوهرية في الضوابط الداخلية للتقارير المالية حتى ٢٠٢١/١٢/٣١. قمنا بإجراء تقييم لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للتقارير المالية ، وذلك وفق الإطار والمعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (٢٠١٣) ، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لمفوضية تريدواي.

المخاطر في التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في أن البيانات المالية من الممكن ألا تقدم عرضاً حقيقياً وعادلاً بسبب الأخطاء غير المقصودة أو المتعمدة (الاحتيال) أو عدم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب. وقد تسهم هذه المخاطر في التأثير سلبيا على ثقة المستثمر أو تلحق أضرارا في السمعة مما قد يؤدي إلى نتائج سلبية. ويكون عرض البيانات غير عادل عندما يحتوي واحداً أو أكثر من المبالغ في البيان المالي أو الإفصاحات على أخطاء (أو إغفالات) جوهرية وتعتبر الأخطاء غير صحيحة إذا كان بإمكانها - بشكل فردي أو جماعي - التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم على أساس البيانات المالية.

للحد من المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية، قامت الشركة بتأسيس برنامج الرقابة على إعداد التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول وليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية وإجراء تقييماً لمدى ملاءمة تصميم الضوابط الداخلية للشركة للتقارير المالية بناءً على الإطار المحدد في نظام عمل الرقابة الداخلية المتكاملة (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لمفوضية تريدواي ، وتوصي اللجنة بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام الرقابة. نتيجة لذلك ، عند إنشاء برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، اعتمدت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية ويتضمن إطار عمل لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ١٧ مبدأ أساسياً و خمسة مكونات :

- بيئة التحكم
- تقييم المخاطر

- مراقبة الأنشطة
- المعلومات والاتصالات
- المتابعة

وقد تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي كلا من المبادئ السبعة عشر والمكونات الخمسة ، ونتيجة لذلك ، عند إنشاء برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ، اعتمدت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية:

- الوجود / الحدوث - وجود الأصول والالتزامات ، وحدوث المعاملات
- الاكتمال - تم تسجيل جميع المعاملات وتضمين أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - تم تسجيل الأصول والالتزامات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة .
- الحقوق والالتزامات والملكية - تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول والتزامات .
- العرض والإفصاح - تم التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب.

مع ذلك ، فإن أي نظام للرقابة الداخلية ، بما في ذلك برنامج ICOFR برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وبغض النظر عن مدى حسن إدارته وتشغيله ، يمكنه أن يوفر فقط تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام الرقابة. وبناء على ذلك ، قد لا تمنع ضوابط الكشف والإجراءات أو الأنظمة الخاصة ببرنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية جميع الأخطاء والاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على الموارد ، ويجب اعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

هيكلة نظام الرقابة الداخلية

الإدارات المتضمنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من قبل إدارات الشركة مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية. نتيجة لذلك ، يتطلب تشغيل برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مشاركة عدد من الموظفين العاملين في وظائف مختلفة موزعة على كافة أقسام الشركة.

العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: (مستوى الكيان ، إدارة الخزينة والنقد ، إدارة الاستثمار ، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية). ويشمل التقييم أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط على مستوى الكيان وضوابط الإفصاح.

عند تحديد العمليات المذكورة أعلاه ، مارست الإدارة أحكاما تقديرية حيث نظرت في مقدار الأرصدة والمعاملات ، والتي إذا تم إساءة فهمها بشكل جوهري ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية .

ضوابط لتقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية

يتكون نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من مخاطر البيانات المالية الخاطئة. حيث يتم دمج هذه الضوابط في عملية فعالة وتتضمن الجوانب التالية:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف من خلال سياسات وإجراءات مكتوبة أو الفصل بين الواجبات.
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية .
- تكون وقائية أو استقصائية بطبيعتها.
- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها، وتتضمن عناصر الرقابة التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية عناصر الرقابة على مستوى الكيانات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط الاستخدام ، في حين أن عنصر الرقابة ذي التأثير المباشر يمكن أن يكون ، على سبيل المثال ، تسوية تدعم مباشرة بنود الميزانية العمومية.
- تعرض المكونات الآلية و/ أو اليدوية :

عناصر الرقابة الآلية هي وظائف تحكم متضمنة في عمليات النظام ، مثل الفصل الذي يفرضه التطبيق على ضوابط العمل وشاشة التحقيق من دقة و إكتمال المدخلات .
يقصد بالضوابط الداخلية اليدوية تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل الجهات التي لديها صلاحيات اعتماد المعاملات.

تصميم نظام قياس لتقييم فعالية أداء برنامج الرقابة الداخلية

أجرت الشركة تقييمًا رسميًا حول كفاية تصميم نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. ويشمل تقييم لتصميم البيئة الرقابية بالإضافة إلى عناصر الرقابة الفردية ، التي تشكل نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مع مراعاة:

- مخاطر حدوث أخطاء في بنود البيانات المالية ، مع الأخذ في الاعتبار بعض العوامل مثل الأهمية الموضوعية واحتمالية حصول أخطاء في بعض بنود البيانات المالية.
- احتمالية تعرض ضوابط محددة للفشل ، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوزات الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى التقدير المطلوب.

تحدد هذه العوامل ، ككل ، طبيعة ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل أن تكون قادرة على تقييم ما إذا كان تصميم نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية فعالًا أم لا. ويتم تكوين الدليل نفسه من إجراءات متكاملة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم البرنامج. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً مكوناً مهماً للتقييم، حيث إن مثل هذه الأدلة بإمكانها إما أن تلفت نظر الادارة إلى قضايا رقابية اضافية أو قد تدعم النتائج.

استنتاج

برأي الإدارة أنه نتيجة لاختبار التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل التي أجريت والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارة ، أنه لا توجد أوجه قصور كبيرة في برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، والتي يمكن أن تؤدي إلى نقاط الضعف المادية في البرنامج ، كما أن البرنامج جرى تصميمه وتطبيقه بشكل مناسب ويعمل بفعالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

تم إعتماد تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٢ وتم توقيعه من رئيس مجلس الإدارة بالنيابة عن المجلس.

المدقق الخارجي

يتم إصدار تقرير من مكتب ردول آند بارتنر - فرع قطر، المدقق الخارجي لشركة قطر وعمان للأستثمار (ش.م.ع.ق) ، تقرير تأكيد معقول بشأن تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم الضوابط الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفقاً للمعيار الدولي حول عمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل). عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي .

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (٢٠١٦/٥) الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، فانه يتوجب على شركة قطر وعمان للاستثمار كشركة مساهمة عامه قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامها بتلك النظام، ويأتي هذا التقرير نتيجة الالتزام المستمر لشركة قطر و عمان للاستثمار بتطبيق الحوكمة الرشيدة التي تبني على الارشادات الواردة في أفضل الممارسات بحوكمة الشركات المساهمة العامة وتعزيز القيم المشتركة وترسيخها في سياسات الحوكمة الداخلية والتي أيضا تؤكد إدراكها لمسؤولياتها تجاه مساهميها وحفظ حقوق اصحاب المصالح فضلا عن تحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للشركة وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بطريقة مثلى.

وكجزء من حرص الشركة علي تطبيق ذلك النظام فان الشركة تسعي دائما الي ما يلي :

١. تحديث وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة.
٢. تحديث وتطبيق ميثاق مجلس الإدارة واللجان الفرعية.
٣. اتباع أفضل الممارسات المتبعة في دولة قطر بهذا الشأن.
٤. تحديث وتطوير النظام الأساسي للشركة كلما اقتضى .

قيم و مفهوم حوكمة الشركات

يشكل تقرير شركة قطر وعمان للاستثمار عن حوكمة الشركة أساساً لنموذج شفافية الأعمال مع فصل واضح للأدوار والمسؤوليات والمساءلة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والشركة ، وقد أعدت شركة قطر وعمان للاستثمار هذا التقرير عن حوكمة الشركات بما يتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية عملا بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ (نظام هيئة قطر للأسواق المالية) الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويغطي تقرير حوكمة الشركة كل المواضيع الضرورية لضمان تنظيم تقسيم الأدوار بين المجلس وإدارة الشركة بطريقة تعزز الثقة بين المساهمين والموظفين ، وأسواق رؤوس الأموال وغيرها من الأطراف ذات العلاقة لتحقيق الضبط و الامتثال، وحماية حقوق المساهمين ، وتحقيق القيمة المستدامة مستقبلا.

قامت الشركة خلال العام ، بدعم إطار حوكمة الشركات وفقاً لمتطلبات قواعد الحوكمة التي وضعتها هيئة قطر للأسواق المالية من خلال:

١. تحديث وتطوير سياسات وإرشادات الحوكمة.
٢. تقييم و تعزيز لجان المجلس.
٣. تنفيذ أفضل الممارسات (مثل إنشاء لجنة لحوكمة الشركات).

التقرير على حوكمة الشركات

تنطوي حوكمة الشركة على نظام داخلي يشمل السياسات والأفراد والعمليات بهدف تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من خلال التوجيه الفعّال ومراقبة الأنشطة الإدارية باستخدام أفضل ممارسة لإدارة الأعمال بالإضافة الى الموضوعية والنزاهة .

نحن في شركة قطر و عمان للاستثمار ملتزمون بتلبية طلبات وتطلعات مساهمينا ، كما نؤمن بأن حوكمة الشركات هي أسلوب حياة وليست مجرد إلزام قانوني، كما أننا نرى في حوكمة الشركات مصدر إلهام لنا ووسيلة تُعززثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

ومن أجل خدمة شركائنا بشكل أفضل، تلتزم شركة قطر وعمان للاستثمار بتطوير ودعم بنية حوكمة للشركة التي تعكس أعلى معايير الرقابة والاستقلالية والشفافية ، وإن الإطار التوجيهي لإنشاء بنية حوكمة الشركة تم توفيره في نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية (“CGC”) Corporate Governance Code الذي تم إصداره من هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، في حين أن المرجعية العامة هي القوانين المعمول بها والأنظمة الأخرى لدولة قطر وبورصة قطر بالإضافة إلى نظم الحوكمة المطبقة عالمياً.

إنّ تقرير الحوكمة يسلط الضوء على العناصر الرئيسية لنظام الحوكمة وقد صُمم ونُفّذ ليحتوي على متطلبات الحوكمة في شركة قطر و عمان للاستثمار (شركة مساهمة عامة قطرية) للفترة المشمولة في التقرير من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA

تواصل شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) جهودها الرامية نحو تطبيق وتنفيذ التعليمات والتشريعات الصادرة خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بما يخص ممارسات الحوكمة حيث قامت الشركة بتنفيذ العديد من المبادرات لتنفيذ متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية. في هذا السياق، عملت الشركة بتوجيه من مجلس إدارتها على وضع دليل متكامل لتطبيق متطلبات نظام الحوكمة والخطوات اللازمة للتقيد بها.

تعتمد شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) المبادئ التوجيهية التالية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات كما ينص عليها نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية:

- يوافق مجلس الإدارة على استراتيجيات الشركة التي تهدف إلى بناء قيمة مستدامة طويلة الأمد. ويختار مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي ويشرف على عمله وعمل الإدارة العليا في إدارة الشركة، بما في ذلك تخصيص رأس المال للنمو طويل الأجل وتقييم وإدارة المخاطر؛ كما يحدد "أعلى مستويات" السلوك الأخلاقي.

- تقوم الإدارة التنفيذية بتطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة وتدير أعمالها تحت إشراف مجلس الإدارة بهدف خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

- تقوم الإدارة التنفيذية، تحت إشراف المجلس ولجنة التدقيق، بإصدار البيانات المالية التي تعرض بصورة عادلة الوضع المالي للشركة ونتائج عملياته، وتتيح فرصة الإفصاح للمستثمرين في الوقت المناسب لتمكينهم من تقييم مدى ملائمة المركز المالي ونشاط الشركة بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بعملياتها.

- تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بإدارة العلاقة مع المدقق الخارجي، وتشرف على تدقيق القوائم المالية السنوية للشركة والضوابط الداخلية المذكورة في التقارير المالية.

- تقوم لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت في تشكيل الحوكمة المؤسسية للشركة حيث تسعى الى ضمان وجود مجلس إدارة متنوع يكون مناسباً لاحتياجات الشركة واستراتيجيتها، كما تتولى الإشراف على خطة التعاقب الوظيفي.

- يتعامل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بصورة مستمرة مع القضايا والأمور التي تهم المساهمين والتي تؤثر على قيمة الشركة على المدى الطويل. ويتم تشجيع المساهمين الذين يتعاملون مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بطريقة قد تؤثر على اتخاذ القرارات أو استراتيجية الشركة على الإفصاح عن المعلومات المناسبة وتحمل المسؤولية تجاه مصالح الشركة ومساهميها ككل. وكجزء من هذه المسؤولية، يتعين على مجلس الإدارة أن يحقق التوازن بين الاستخدامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لرأس المال عند تحديد كيفية توزيعه بطريقة تضمن القيمة طويلة الأجل للمساهمين. كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التعامل مع القضايا والأمور التي تهم المساهمين على المدى الطويل والتي تؤثر على قيمة وسمعة الشركة.

- عند اتخاذ القرارات، يأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار مصالح جميع أصحاب المصالح مثل الموظفين والعملاء والموردين والمجتمع الذي تعمل فيه الشركة.

التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة وفقاً لنظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA

يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أن حوكمة الشركات هي عنصر أساسي لتعزيز ثقة المساهمين خاصة مساهمي الأقلية وأصحاب المصالح، وذلك من خلال زيادة مستوى الشفافية فيما يتعلق بالملكية والسيطرة، وتنفيذ نظام مراقبة فعّال لإدارة الأعمال الاستراتيجية. وبالتالي تعزيز الجهود لخلق الوعي بأهمية حوكمة الشركات في شركة قطر و عمان للاستثمار.

وتطبيقا للمادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يهدف تقرير الحوكمة السنوي المقدّم إلى المساهمين وهيئة قطر للأسواق المالية QFMA إلى الإفصاح، وبكل شفافية، عن ممارسات الحوكمة في الشركة بما يعكس مبادئ الحوكمة الرائدة والسياسات الداخلية الأخرى التي يتعين على جميع الأطراف الالتزام بها.

ويشمل ذلك هيكلة رأس المال، والرقابة، وحقوق المساهمين، والمساواة، وتطوير ميثاق مجلس الإدارة وأنظمة لجانه، وسياسة تعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتعاقب الوظيفي، والمراجعة الدورية لمبادئ السلوك المهني، للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات المهنية التي تلبي احتياجات الشركة وتحقق أهدافها.

تعزيز نظام وممارسات الحوكمة في شركة قطر وعمان للاستثمار

تواصل شركة قطر وعمان للاستثمار جهودها الرامية نحو تطبيق وتنفيذ التعليمات والتشريعات الصادرة خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بما يخص ممارسات الحوكمة حيث قامت الشركة بتنفيذ العديد من المبادرات واعتماد خطط لتتناسب مع متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ومنها:

١) تم إجراء التحديثات الضرورية على عقد تأسيس الشركة وذلك بهدف إدخال التعديلات التي تعزز ثقافة وممارسات الحوكمة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات الصادر من QFMA.

٢) تم تحديث ميثاق مجلس الإدارة لمساعدة المجلس في القيام بمسؤولياته وتحديث مواثيق اللجان التابعة له.

٣) تم تحديث وتطوير نماذج تقييم استقلالية ومتطلبات عضوية مجلس الإدارة ونماذج الإفصاح عن تضارب المصالح.

٤) تم تحديث وتطوير دليل حوكمة الشركات ليتماشى مع نظام حوكمة الشركات والذي يعتبر وثيقة هامة يحدد فيها نهج وممارسات الحوكمة وهيكل ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان الفرعية بالإضافة الى القواعد والسياسات الأخرى الواجب اتباعها في الشركة.

٥) تطوير واعتماد السياسات الجديدة في الشركة واعتمادها من قبل مجلس الإدارة ومنها قواعد السلوك الأخلاقي وسياسة المسؤوليات الاجتماعية وغيرها وذلك لضمان وتعزيز نظام وممارسات الحوكمة في الشركة.

٦) تحديث مصفوفة الصلاحيات واعتمادها من قبل رئيس المجلس وفقا للمتطلبات الجديدة للحوكمة.

٧) فيما يخص نظام الرقابة الداخلية، قامت الشركة بإنشاء نظام متكامل للرقابة الداخلية يكون مرتبطاً بإجراء مراجعة محايدة دورية ينتج عنها تقارير كل ٣ أشهر.

٨) تطوير عمليات إدارة المخاطر بما يتلائم مع الممارسات المثلى في هذا المجال.

٩) التأكد من إبلاغ مجلس الإدارة بصورة ربع سنوية بالقضايا الرقابية من خلال ملاحظات وتوصيات المدققون الداخليون والخارجيون.

١٠) قامت الشركة أيضا :

- التأكد وتعزيز الفصل ما بين المدقق الداخلي عن المدقق الخارجي وتعزيز إشراف لجنة التدقيق على عمل كل منهما.
- رفع تقارير ربع سنوية الى مجلس الإدارة عن أهم القضايا المتعلقة بالنظم الرقابية في الشركة والإجراءات التصحيحية التي تم تنفيذها من قبل الإدارة التنفيذية.
- تحديث دليل حوكمة الشركة لتعزيز دور ومسؤوليات كل من لجنة التدقيق والمدقق الداخلي في الشركة.
- ستقوم الشركة أيضاً بتعزيز إجراءات الامتثال في الشركة من خلال تصميم إطار وسياسات وإجراءات لإدارة عمليات الامتثال والرقابة عليها والتقرير عنها الى مجلس الإدارة بشكل دوري.

المؤشرات المالية

المؤشرات المالية الرئيسية

المؤشرات المالية الرئيسية للخمس سنوات السابقة التي توضح اجمالي الأصول واجمالي حقوق المساهمين واجمالي الالتزامات فضلا عن صافي الأرباح وتباين الصعود والهبوط في كل منهم.

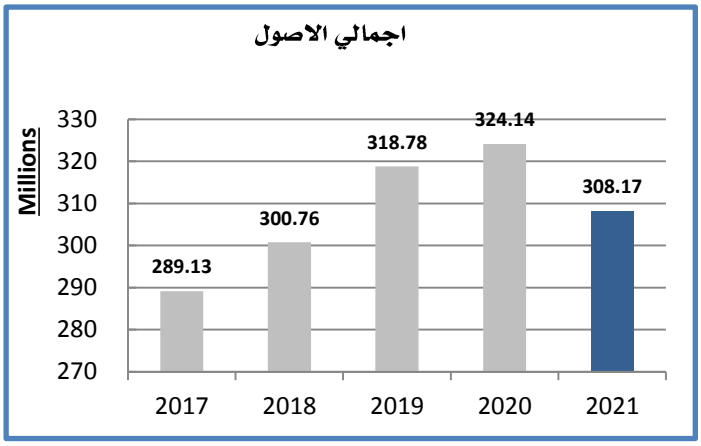

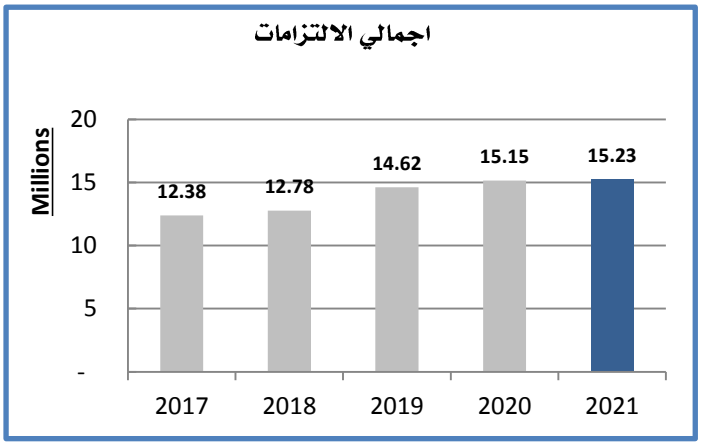

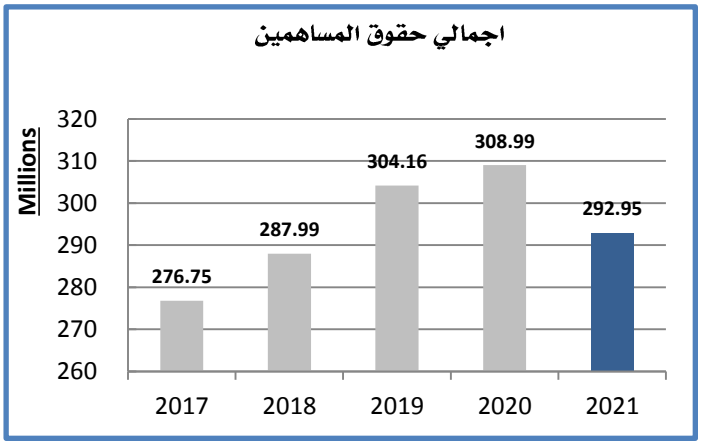

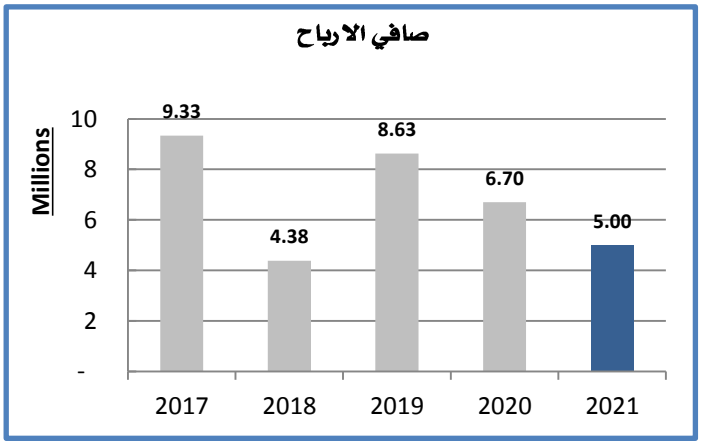

حققت الشركة صافي أرباح للمساهمين بقيمة ٤،٩٩ مليون ريال قطري بنهاية عام ٢٠٢١ (٦،٧ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢٠) أي بانخفاض يقدر ٢٥،٤٨ ٪ عن العام الماضي ، وبلغ العائد علي السهم ٠،٠١٦ ريال قطري لعام ٢٠٢١ (٠،٠٢١ ريال قطري لعام ٢٠٢٠)، كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين ٢٩٢،٩٥ مليون ريال قطري في نهاية عام ٢٠٢١ (٣٠٨،٩٩ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢٠) أي بانخفاض يقدر بـ ٥،٢٠ ٪ عن العام الماضي.

بيانات التداول

	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
عدد الأسهم المتداولة	١،٠٨٤،١٠٢،٧٤٢	١،١٠٧،١٦٣،٨٨٢	١٠٨،٤٧٥،٢٩٢	٦،٨٤١،٣٩٨	٨،٥٩٨،١٢٢	١٧،٤٥٥،٤٢٥	٣٤،٨٦٣،٤٣٠
قيمة الأسهم المتداولة	١،٠٤٢،٨٠٩،٣١٥	٨٦٢،٧٢١،٨٣٨	٨٨،٥٤٤،٣٤٤	٤٦،٠٧١،١٥٧	٧٥،٠٥٢،٩٢٥	٢٠،٩٤٦،٩٧٠	٥٤٤،٧٦٧،٥١١
عدد الصفقات المنفذة	٣٠،٠٩٩	٢٥،١٢٠	٤،٨٣٨	٢،٩٠٥	٣،٢٩٤	٦،٩٤١	١٣،١٦٢

النسب الرئيسية

	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
(%) | Dividend Yield ريع السهم (٪)	٠،٠٠	٢،٢٥	٤،٤٨	٩،٣٦	٦،٢٩
(P/B.V Ratio | (Times مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية(مرة)	٠،٨٨	٠،٩٠	٠،٧١	٠،٥٩	٠،٩٢
(P/E Ratio | (Times مؤشر السعر إلى العائد(مرة)	٤٤،٥٣	٢٢،٢٨	٧٨،٥٢	٤٢،٥٨	٢٢،٢٨
(EPS | (QR عائد السهم (ريال)	٠،٠٢	٠،٠٤	٠،٠١	٠،١٣	٠،٣٦
(Book Value/Share | (QR القيمة الدفترية (ريال)	٠،٩٢	٠،٩٩	٠،٩٤	٩،١٣	٨،٦٠
(Stock Price | (QR سعر السهم (ريال)	٠،٨١	٠،٨٩	٠،٦٧	٥،٣٤	٧،٩٥

تعريفات:

ريع السهم (٪)	= الأرباح الموزعة نقداً للسهم مقسومة على سعر السهم.
مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية(مرة)	= سعر السهم مقسوماً على القيمة الدفترية للسهم.
مؤشر السعر إلى العائد(مرة)	= سعر السهم مقسوماً على عائد السهم.
عائد السهم (ريال)	= صافي ربح الفترة لأخر ٤ ارباع مقسوماً على عدد الأسهم المكتتب بها.
القيمة الدفترية (ريال)	= حقوق المساهمين مقسومة على عدد الأسهم المكتتب بها.
سعر السهم (ريال)	= سعر إغلاق السهم في السوق كما يظهر في النشرة اليومية للسوق.

مجلس الإدارة

تشير حوكمة الشركات الي خلق وتعزيز قيمة مستدامه طويلة الاجل للمساهمين من خلال اعمال تجارية تحركها الاخلاق ، وفي شركة قطر وعُمان للاستثمار من المُلزم ان تدار شؤون الشركة بطريقة عادلة وشفافة ، ونحن في شركة قطر وعُمان للاستثمار نؤكد بأننا نتطور باستمرار ونتبع المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات وافضل الممارسات بها ، كما اننا نعتبر انه من مسؤوليتنا الاصلية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاداء والأمور المالية في الوقت المناسب وبشكل دقيق ، فضلا عن ان مجلس الإدارة ملتزم بتطبيق ممارسات حوكمة الشركات وان كل من رئيس مجلس إدارة (المجلس) والرئيس التنفيذي للشركة قاموا بأداء أدوار مختلفة كما توجد لكل منهما مسؤوليات محددة لإدارة شؤون الشركة. ويتولى مجلس الإدارة مهمة الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من خدمة مصالح المساهمين والأطراف الأخرى المعنية بالشركة على المدى الطويل.

تعيين أعضاء مجلس الادارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة في الشركة طبقا الي قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ و القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ فضلا عن النظام الأساسي للشركة (مادة : ٢٧) وتتولى لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة مهمة الترشيحات للاعضاء الجدد بالتدقيق في طلبات الترشيح لإنتخابات عضوية مجلس الإدارة والتأكد من مطابقتها للشروط الواردة في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة.

تكوين مجلس الإدارة

في يوم ٢٠٢٠/١٢/١٦ ولمدة ١٥ يوما تم فتح باب الترشح لانتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد للفترة ما بين ٢٠٢١ – ٢٠٢٣ ، ولم يتم التقدم اي مرشح للانتخاب سوي الأعضاء الحاليين للفترة الجديدة.

في شهر ابريل من عام ٢٠٢١ وبالتحديد يوم ٢٠٢١/٠٤/٠٧ ، قامت الجمعية العامة العادية لشركة قطر و عمان للاستثمار بانتخاب مجلس الإدارة ، ويتكون مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ق) في دورته الحالية من (٨) ثمانية أعضاء (ستة من دولة قطر واثنان من سلطنة عُمان) تم انتخاب ستة منهم ، فيما جري تعيين سعادة الشيخ / عبدالرحمن بن محمد بن جبر ال ثاني من قبل شركة قطر القابضة ، وسعادة الفاضل / سعود بن ناصر الشكيلي من قبل حكومة سلطنة عُمان علي ان يكون من بينهم رئيس ونائب رئيس مجلس الإدارة وذلك طبقا للانتخابات التي تمت بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠٧ .

والجدير بالذكر ان لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأت التابعة لمجلس الإدارة تولت مهمة الترشيحات للاعضاء الجدد ، كما قامت بالإشراف على عملية التقييم السنوي الذاتي لمجلس الإدارة ولجانه والرئيس التنفيذي ايضاً ، وكانت تفاصيل أعضاء مجلس الإدارة الحالي (حتي نهاية ٢٠٢٣) على النحو التالي:

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- غير مستقل (ممثل حكومة قطر - ٢٠ ٪) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	١٠،٥٠٠ سهم (ممثل حكومة دولة قطر)

المؤهلات العلمية :

- ١٩٧٥ بكالوريوس في الهندسة المدنية - جامعة ولاية ميزوري (USA).

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة في الشركة القطرية للصناعات التحويلية
- ١٩٩٥ - الان العضو المنتدب في بنك الدوحة .
- ١٩٧٩ - ١٩٩٤ عضو مجلس الإدارة ببنك الدوحة .
- ٢٠٠٥ تم الحصول علي جائزة " Achievement Award LifeTime " من " Banker's Middle East organization "

الفاضل / سعود بن ناصر الشكيلي

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- غير مستقل (ممثل صندوق الاحتياطي العام لسلطنة عُمان - ٢٠ ٪) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	لا يوجد (ممثل حكومة سلطنة عمان)

المؤهلات العلمية :

- ١٩٩٣ ماجستير إدارة التنمية - الولايات المتحدة الامريكية
- ١٩٨٩ بكالوريوس إدارة أعمال - الولايات المتحدة الامريكية

الخبرات العملية:

- رئيس لجنة التدقيق – الصندوق الاحتياطي العام للدولة ، سلطنة عمان.
- ٢٠٠٤ - الان امين عام الضرائب بوزارة المالية
- ١٩٩٩ - ٢٠٠٤ مدير عام الدخل والاستثمارات بوزارة المالية
- ١٩٩٦ - ١٩٩٩ مدير مكتب وزير الاقتصاد الوطني المشرف علي وزارة المالية
- ١٩٨٩ - ١٩٩٣ مدير مكتب وزير الخدمة المدنية

السيد / عبدالهادي بن ترحيب بن نايفة الشهواني

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	٢٥ مارس ٢٠١٢
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	١٠٠،٠٠٠ سهم

المؤهلات العلمية :

- ١٩٨٠ بكالوريوس في إدارة أعمال - جامعة بفرلي هيلز (USA)

الخبرات العملية:

- عضومجلس إدارة شركة مزن التجاريه (شركة مساهمة مقفله)
- عضو مجلس ادارة فينشر كابيتال بنك (البحرين)
- عضو مجلس إدارة شركة وقود سابقاً
- رئيس مجلس إدارة المجموعة الخليجية للاستثمار سابقاً
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر لتغليف المعادن سابقاً
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر للطوب الأحمر سابقاً
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للصناعات التحويلية سابقاً
- الرئيس التنفيذي لشركة الجزيرة للاستثمار سابقاً
- عضو مجلس أدارة مصرف قطر الإسلامي سابقاً
- عضو مجلس إدارة الشركة الإسلامية للتجارة سابقاً
- عضو مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة سابقاً
- عضو لجنة قطر للتنمية الصناعية سابقاً
- عضو مجلس أدارة للغرفة العربية الأمريكية سابقاً

السيد / عبد الرزاق بن محمد الصديقي

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	١١١،٧٠٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ١٩٨١ بكالوريوس في الهندسة من الولايات المتحدة الأمريكية
- ١٩٨٠ بكالوريوس في العلوم من الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرات العملية:

- خبرة تقارب ٣٠ عاماً في القطاعين العام والخاص ، منها حوالي عشرين عاماً (من ١٩٨١ الى ١٩٩٩) في مجال صناعة النفط والغاز في قطر للبترول ، و سبع سنوات في مجال البنوك والباقي في قطاع التطوير العقاري .
- في الفترة من ١٩٩٩ الى ٢٠١١ عمل في القطاع الخاص في أنشطة تجارية وخدمات مالية وعقارية ولا سيما تأسيس الشركات ، أحد مؤسسي شركة الأولى للتمويل كرئيس تنفيذي لمدة تزيد عن ست سنوات ، وقد ساهم في تأسيس شركة قطر لإدارة المشاريع وهي احدى شركات بروة العقارية وترأس مجلس ادارتها .

- ٢٠١٥ – الان عضو مجلس إدارة الشركة القطري لسحب الالومنيوم (قالكس)
- ٢٠٠٨ – ٢٠١١ الرئيس والعضو المنتدب في شركة قطر لإدارة المشاريع
- ٢٠٠٢ – ٢٠١٠ عضو مجلس الإدارة في غرفة تجارة وصناعة قطر
- ١٩٩٩ – ٢٠٠٥ عضو مجلس الإدارة في الأولى للتمويل
- ١٩٩٤ – ١٩٩٨ عضو مجلس الإدارة في شركة أوكسيدنتال قطر للبترول
- ١٩٩٢ – ١٩٩٨ عضو مجلس الإدارة في شركة قطر للأسمدة الكيماوية
- ١٩٩٢ - ١٩٩٨ عضو مجلس ادارة في لجنة متابعة المشروعات البترولية
- ١٩٩٢ - ١٩٩٤ نائب الرئيس في شركة قطر للطاقة النظيفة
- ١٩٩٢ – ١٩٩٤ عضو مجلس الإدارة المنتدب في الشركة القطرية الأوروبية للغاز المسال.

الفاضل / خميس بن مبارك الكيومي

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	١٠٠،١٣٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ١٩٨٢ بكالوريوس في الهندسة الصناعية - جامعة الملك عبدالعزيز بن سعود.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة في شركة المدينة العقارية.
- رئيس مجلس الإدارة في شركة تلال للتطوير.
- رئيس مجلس الإدارة في شركة شادن للتنمية.
- رئيس مجلس الإدارة في شركة الخليج لمنتجات الفطر.
- عضو مجلس الإدارة في شركة المدينة الخليجية للتأمين.
- عضو مجلس الإدارة في شركة الوطنية للتكافل – وطنية.
- نائب رئيس وعضو منتدب في شركة المدينة للاستثمار.

السيد / عبد الله بن على بن عبد الرحمن العبد الله

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	٢٥ مارس ٢٠١٢
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	٣٠١،٢٤٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ١٩٧٩ بكالوريوس هندسة صناعية - جامعة برادلي (USA)

الخبرات العملية:

- عضو مجلس ادارة في الشركة القطرية للصناعات التحويلية
- عضو مجلس ادارة في شركة المدينة للاستثمار (عُمان) .
- ٢٠١٤ – ٢٠١٨ عضو مجلس ادارة في شركة المتحدة للتنمية.
- ١٩٩٣ – ٢٠٠٨ مدير عام الشركة القطرية للصناعات التحويلية
- ١٩٨٥ – ١٩٩٣ أمين عام مساعد بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية
- ١٩٨٠ – ١٩٨٥ مدير ادارة الشئون الصناعية بوزارة الصناعة

السيد / عبدالرحمن بن عبدالله الانصاري

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	٢٥ مارس ٢٠١٢
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	٣٠٠،٠٠٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ١٩٨٤ بكالوريوس في العلوم الجولوجيا – جامعة قطر

الخبرات العملية:

- الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للصناعات التحويلية.
- رئيس مجلس ادارة الشركة القطرية لسحب الالمونيوم (كالكس)
- عضو مجلس ادارة مصنع قطر لمعالجة الرمال.
- عضو مجلس ادارة شركة klj قطر للمواد العضوية.

السيد / أحمد عبدالخالق الغامدي

عضو مجلس إدارة

تاريخ اول تعيين	١٩ مارس ٢٠١٨
انقضاء مدة العضوية	٢٠٢٠
تصنيف العضوية	- مستقل (طبقا لتعريف العضو المستقل في نظام الحوكمة) - غير تنفيذي
عدد الأسهم المملوكة	١٠٠،٠٠٠ سهم

المؤهلات العلمية:

- ٢٠١٦ بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة القاهرة

الخبرات العملية:

- العمل الخاص في مجال التجارة و المقاولات.
- ٢٠٠٦ – ٢٠١٦ موظف في قطاع النفط و الغاز.
- ١٩٩٢ – ٢٠٠٤ موظف بوزارة الداخلية.

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

السيد / ناصر محمد علي آل مذكور الخالدي

الرئيس التنفيذي

تاريخ اول تعيين	١١ يوليو ٢٠٠٧
عدد الأسهم المملوكة	١٠،٠٠٠ سهم

المؤهلات العلمية :

- ١٩٧٦ بكالريوس في الهندسة الميكانيكية من جمهورية مصر العربية .
- ١٩٨٤ ماجستير في الإدارة الهندسية من جامعة جورج واشنطن – أمريكا .
- ١٩٨٧ شهادة في تقييم المشاريع من ايرلندا .
- ١٩٧٩ شهادة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة من اليابان .
- ١٩٨٥ شهادة في البيئة لتقييم التلوث البيئي في دولة قطر .
- ١٩٨٥ شهادة في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية .
- ١٩٧٥ **الخبرات العملية:**
  - ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ عضو مجلس إدارة شركة قطر لتغليف المعادن.
  - ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة القطرية للبترول .
  - ١٩٩٠ - ٢٠٠١ نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للنقل البحري .
  - ٢٠٠٥ - ٢٠١١ عضو مجلس إدارة مجموعة الرعاية الطبية (المستشفى الأهلي) .
  - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٦ الرئيس التنفيذي لشركة الإسلامية للأوراق المالية .
  - ١٩٨٧ - ٢٠٠٠ مدير عام شركة قطر للحديد والصلب
  - ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ العضو المنتدب لشركة قطر للحديد الأسفنجي المقولب .

مسؤوليات المجلس

يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام وهي ، العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصلحة دون تمييز بغض النظر عن العرق والجنس والدين. يتم تقديم المعلومات الشفافة والإفصاحات المطلوبة إلى هيئة قطر للأسواق المالية والمساهمين وأصحاب المصلحة خلال الإطار الزمني المطلوب ووفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة.

تتضمن المبادئ أيضاً دعم قيم المسؤولية الاجتماعية للشركات والمصلحة العامة للشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة كأولوية على أي مصلحة شخصية. وتسترشد الشركة بالمبادئ المذكورة أعلاه ، حيث تسعى إلى ممارسة واجباتها بكل مهنية ونزاهة . وفي موازاة ذلك ، تسعى الشركة جاهدة إلى إبراز هذه القيم في تعاملاتها مع المساهمين وأصحاب المصلحة والمجتمع في نهاية المطاف.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

يكون مجلس إدارة الشركة مسؤولا امام الجمعية العامة ولقيادة الشركة نحو تحقيق رؤيتها و اهدافها و ان يقدم للمساهمين مكاسب مستديمة ، هذا بالإضافة الى قيادة مجلس الإدارة والإشراف على فعالية دوره من جميع الجوانب و تحديد جدول اعماله ، ويجوز لرئيس المجلس ان يفوض واجبات محددة لأعضاء مجلس الإدارة و / او للجان مجلس الإدارة وللرئيس التنفيذي او نائبه او احد مساعديه حسب مقتضى الحال.

مهام مجلس الإدارة

اعتمد المجلس ميثاقاً له والذي يحدد بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضائه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيداً تاماً ، وتم صياغة الميثاق طبقا لاعلي معايير الحوكمة المطبقة علمياً ، وتم الاخذ بعين الاعتبار ان المجلس يراجع الميثاق بصفة دورية وتم نشر ميثاق مجلس الإدارة على موقع الشركة الإلكتروني حتي يكون متوفراً للجمهور.

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة الشركة وتوفير القيادة الفعالة للإشراف على إدارة أعمال شركة قطر وعُمان للاستثمار لتحقيق الأهداف المحددة للشركة لكي تنمو قيمتها بطريقة مربحة ومستمرة . هذه الواجبات والمسؤوليات تنطبق على أعضاء مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار.

تم إعداد واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس إدارة شركة قطر وعُمان للاستثمار وفقاً لأفضل ممارسات حوكمة الشركات وقانون الشركات التجارية القطري وقواعد حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية للشركات المدرجة في السوق والنظام الأساسي لشركة قطر وعُمان للاستثمار.

في حال وجود تضارب بين واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس إدارة الشركة وبين النظام الأساسي فإن متطلبات الأخير هي التي تسود ، ويليه بعض من المهام علي سبيل المثال لا الحصر :

١) تعيين وتفويض السلطة إلى العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة لتنفيذ قرارات وتوجيهات مجلس الإدارة ، يجب على المجلس تحديد اختصاصات وواجبات العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ومسؤولياتهما وآلية تقديم تقاريرهما إلى رئيس المجلس والمجلس .
٢) المراجعة والموافقة على الهيكل التنظيمي للشركة وقنوات تقديم التقارير .
٣) الموافقة على دليل السلطات المالية المُقترح للشركة من قِبل الرئيس التنفيذي .
٤) الموافقة على الالتزامات المالية التي تتجاوز السلطات المُخولة للجان المجلس والإدارة التنفيذية .
٥) استعراض وتقييم القوائم المالية للشركة والبيانات/التصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين .
٦) تقييم الأداء وتحديد مكافآت العضو المنتدب والرئيس التنفيذي واستعراض والموافقة على إطار سياسة مكافآت الإدارة التنفيذية المقترحة من قِبل لجنة المجلس ذات الصلة .

٧) الموافقة على الميزانية السنوية للشركة قطر وعمان للإستثمار .
٨) التوصية بالمدقق الخارجي إلى الجمعية العامة والحصول على تقارير التدقيق من المدقق الخارجي وكذلك مراجعة التقارير وتوجيه الإدارة لتحسين الجوانب ذات الصلة تبعاً لذلك .
٩) تعيين المدقق الداخلي استناداً إلى توصية لجنة التدقيق والإشراف على عمل المدققين الداخليين من خلال اللجنة .
١٠) التوصية إلى الجمعية العامة عن أرباح الأسهم المقترحة وسياسة توزيع أرباح الأسهم .

حظر الجمع بين المناصب

استنادا الي نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية المادة (٧) والخاصة بالجمع بين المناصب ، استحدث المجلس إقرار حظر الجمع بين المناصب يوجب التوقيع عليه من قِبل المجلس بعدم الجمع بين المناصب وعليه فانه خلال عام ٢٠٢١ لم يجمع أي من أعضاء مجلس الإدارة مناصب رئيس و نائب للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزهما الرئيسي في الدولة ، كما انه لم يجمع أي منهم عضوية مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة ، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطا متجانساً ، علما بانه يحتفظ أمين سر المجلس بهذا الإقرار في الملف المعد لهذا الغرض.

تقييم مجلس الإدارة واللجان والرئيس التنفيذي

يقوم مجلس إدارة شركة قطر وعُمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) بإجراء تقييم ذاتي سنوي لأدائه من خلال لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت . والغرض من هذا التقييم هو التأكد من عمل المجلس بصورة فعالة والتعرف على ما إذا كانت هناك مجالات التغيير يمكن أن تؤدي إلى نتائج أفضل ، وتشمل العناصر الرئيسية لتقييم مجلس الإدارة والأعضاء :

(١) أن يكون التقييم موضوعيا ومستقلا
(٢) أن يشجع التقييم المناقشة المفتوحة والبناءة حول الأداء .
(٣) أن يكون مجلس الإدارة قد حدد الأهداف الرئيسية المقصود تحقيقها من خلال عملية تقييم الأداء
(٤) أن يظل تقييم الأداء الفردي سريا.

وتتم تيسير عملية التقييم في شركة قطر وعُمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) بواسطة لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت. وتقوم هذه اللجنة بتصميم وتطوير وتحديث الاستبيان المستخدم لإجراء التقييم "حسب الضرورة" . ويمكن تعيين استشاري خارجي لإجراء التقييم إذا رأى مجلس الإدارة ضرورة لذلك.

خلال عام ٢٠٢١ قام المجلس باجراء التقييمات اللازمة وكانت النتائج متوافقة مع التوقعات وفقا لسياسات الشركة المتبعة والتي تتضمن الاجتماعات المنعقدة وحضور الاجتماعات والمناقشات والتوصيات.

أمين سر مجلس الإدارة

يشغل السيد/ احمد عصام الدين وهبه، الحاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة - منصب أمين سر مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩ ويتمتع السيد/ احمد وهبه ، بخبرات سابقة في مجال الاعمال المصرفية، إذ عمل من عام ٢٠٠٢ حتي ٢٠٠٨ لدى إدارة الحسابات في احدي بنوك جمهورية مصر العربية ثم انتقل الي العمل لدي شركة قطر وعمان للاستثمار في الادارة المالية.

تتمثل مهام أمين سر مجلس الادارة في مساعدة المجلس ورئيسه من خلال المهام والمسئوليات التالية: .

- تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس واليه، على أن يتم توقيع محاضر الاجتماعات منه ومن جميع الأعضاء الحاضرين.

- التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات التي أقرها المجلس، والتأكد من تبليغ مواعيد اجتماعات المجلس قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل، مع مراعاة الاجتماعات الطارئة.
- أن يتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يمكنهم الوصول بشكل كامل وسريع إلى كل محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالشركة.
- يراعي أمين سر المجلس وتحت إشراف الرئيس تأمين حسن إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين أصحاب المصالح الآخرين بالشركة بمن فيهم المساهمين والإدارات المختلفة في الشركة والموظفين تحت اشراف الرئيس.
- يساعد أمين سر المجلس رئيس مجلس الإدارة وجميع أعضائه في تنفيذ مهامهم، ويتمثل دوره الرئيسي في تقديم الاستشارة لمجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة بشأن حوكمة الشركات ومجالاتها المتنوعة الاخري فضلا عن اهم التطورات في أفضل الممارسات العالمية.

اجتماعات مجلس الإدارة

تماشيا مع النظام الأساسي للشركة عَقَد المجلس ستة اجتماعات خلال عام ٢٠٢١ وذلك تنفيذا للحد الأدنى لانعقاد اجتماع مجلس الادارة في قانون حوكمة الشركات وكانت بيانات الاجتماعات علي النحو التالي :

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠٢١/٠٢/٠١	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثاني	٢٠٢١/٠٣/٢٢	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثالث	٢٠٢١/٠٤/٠٧	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الرابع	٢٠٢١/٠٨/١٦	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الخامس	٢٠٢١/١٠/٢٨	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
السادس	٢٠٢١/١٢/٢٨	٨ أعضاء	لا يوجد	مكتمل

قرارات المجلس

وفقاً لعقد تأسيس الشركة ووفقاً لميثاق مجلس الإدارة، فإن جميع قرارات مجلس الإدارة خلال الفترة التى تم إعدادها والتي تشمل هذا التقرير تم إقرارها بإجماع أعضاء المجلس وتم تدوينها أصولاً في محاضر اجتماعات المجلس ، فضلا عن أن مجلس الإدارة راضي عن القيام بالمهمات المسندة اليه كما هو منصوص عليه في دليل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تم إنشاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لمساعدة المجلس على أداء مهامه وهي علي النحو التالي :

١) لجنة التدقيق الداخلي :

مراجعة البيانات المالية ، وتقارير المراجعة الخارجية والداخلية ، وضمان بيئة رقابة داخلية فاعلة ، والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية لتقليل المخاطر في الشركة.

٢) لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت :

مراجعة الترشيحات إلى مجلس الإدارة والرقابة على هيكل الحوكمة للشركة فضلا عن تحديد مكافات أعضاء المجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين بالإضافة الي الاشراف علي التقييم الذاتي لمجلس الإدارة واللجان والرئيس التنفيذي.

٣) اللجنة التنفيذية والاستثمار :

مراجعة الاستراتيجية والسياسة الاستثمارية ومتابعتها للحفاظ علي استثمارات واموال الشركة وتعظيمها لضمان نموها فضلا عن إمكانية توزيع أرباح سنوية علي المساهمين بصورة مرضية .

وتكوين اللجان المذكورة أعلاه تكون على الشكل التالي :

لجنة التدقيق الداخلي

- أعضاء اللجنة

أسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ اول تعيين في اللجنة	المنصب في اللجنة
السيد / عبد الله على عبد الرحمن العبد الله	٢٥ مارس ٢٠١٢	رئيس اللجنة
السيد / عبد الرزاق بن محمد الصديقي	٢١ أكتوبر ٢٠٠٩	عضو
السيد / احمد عبدالخالق الغامدي	١٩ مارس ٢٠١٨	عضو
السيد / أحمد عصام الدين امين وهبه	٢١ اكتوبر ٢٠٠٩	سكرتير اللجنة

- مهام اللجنة

تتلخص بعض من مهام اللجنة في الاتي:

- البيانات المالية
  - مراجعة التقارير المالية والمحاسبية المهمة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية والمجالات التي تحتاج إلى درجات عالية من الإجتهاد والحكم السليم بالإضافة إلى البيانات والتصريحات المهنية أو التنظيمية الحديثة الصادرة وفهم تأثيرها على البيانات المالية للشركة بما في ذلك الشركات التابعة والكيانات ذات الصلة التي تندرج في إطار أي ولاية قضائية داخل أو خارج قطر .
- التدقيق الداخلي
  - الحصول على توضيحات من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الرقابة المالية والتشغيلية كافية وتعمل بفعالية .
- التدقيق الخارجي
  - مراجعة نطاق ونهج التدقيق المقترح للمدققين الخارجيين بما في ذلك تنسيق الجهود مع المدققين الداخليين.
  - مناقشة المدققين الخارجيين بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق الذي يقومون به وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية .
- الإلتزام
  - إجراء المراجعة مع الإدارة ورئيس إدارة الإلتزام بشأن الميثاق والخطط والأنشطة والتوظيف والهيكل التنظيمي ووظيفة ودور إدارة الإلتزام .
- إدارة المخاطر
  - مراجعة والموافقة على إستراتيجية إدارة المخاطر للشركة ومدى قابلية الشركة على المخاطر وسياسات المخاطر المتبعة .
- تقديم التقارير
  - تقديم التقارير بإنتظام إلى المجلس عن أنشطة اللجنة والقضايا والتوصيات ذات الصلة .

مجلس الإدارة يعتمد على لجنة التدقيق لمتابعة الضوابط الرقابية الداخلية والإبلاغ عن حالات فشل أو ضعف في الضوابط الرقابية المعتمدة ، اعتبارا من تاريخ التقرير لم يتم ملاحظة أي ضعف ذو تاثير علي الرقابة الداخلية كما لم يقدّم أي تقرير إلى مجلس الإدارة بوجود ضعف في الرقابة الداخلية.

- اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة ستة اجتماعات خلال عام ٢٠٢١ لتنفيذ المهام المنوطة بها وكانت تواريخ الاجتماعات علي النحو التالي:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠٢١/٠١/٣١	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثاني	٢٠٢١/٠٣/١٧	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثالث	٢٠٢١/٠٤/٢٨	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الرابع	٢٠٢١/٠٦/٢٤	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الخامس	٢٠٢١/٠٨/١١	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
السادس	٢٠٢١/١٠/٢٦	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل

خلال السنة المالية ٢٠٢١ ، قامت لجنة التدقيق الداخلي بتنفيذ المهام المطلوبة والقيام بالمسؤوليات الموجبة ضمن الحدود والمتطلبات المنصوص عليها في دليل المهام والمسؤوليات الخاص باللجنة ، واسفرت اجتماعات لجنة التدقيق عن القرارات الرئيسية التالية خلال السنة المالية ٢٠٢١:

١. تعيين المدقق الخارجي للشركة لعام ٢٠٢١.
٢. تعيين المدقق الداخلي للشركة لعام ٢٠٢١.
٣. مراجعة البيانات المالية سواء الربعية او النصف سنوية و السنوية خلال عام ٢٠٢١.
٤. مقارنة الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢١ مع المحقق فعلي لعام ٢٠٢١.
٥. مراجعة واعتماد الموازنة التقديرية للشركة لعام ٢٠٢٢.
٦. مناقشة خطة عمل المدقق الداخلي لعام ٢٠٢١ .
٧. مناقشة تقارير المدقق الداخلي المقدمة خلال العام ٢٠٢١ (تقارير ربع سنوية) .
٨. المراجعة والنظر في تحديث بعض من اللوائح الداخلية للشركة.

لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت

- أعضاء اللجنة

أسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ اول تعيين في اللجنة	المنصب في اللجنة
الفاضل / خميس بن مبارك الكيومي	١٩ ديسمبر ٢٠١١	رئيس اللجنة
السيد / عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
السيد / عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
السيدة / ريهام حجاج	٢٥ مارس ٢٠١٢	سكرتير اللجنة

- مهام اللجنة

تتلخص بعض من مهام اللجنة في الاتي:

- الترشيح
  - رصد وترشيح أعضاء جدد لمجلس الإدارة من الذين يثبتوا قدرتهم على إتخاذ قرارات سليمة نيابة عن الشركة والمساهمين .
  - تقييم الأداء السنوي للمجلس الحالي وترشيح أعضاء مجلس إدارة جدد وإعادة الترشيح للإنتخاب من قبل الجمعية العمومية.
  - التأكد من أن الترشيحات تأخذ في الإعتبار توافر عدد كاف من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم كأعضاء للمجلس بالإضافة إلى مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم ، وأيضاً مؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية

والشخصية . يجب أن تتم الترشيحات على أساس "الشخص المناسب في المكان المناسب" وفقاً للمبادئ التوجيهية الملحقة في أنظمة الحوكمة لهيئة قطر لأسواق المال .

- الحوكمة

- إجراء المراجعة والتقييم على أساس دوري بشأن أي تغييرات في الممارسات الدولية والمحلية لإدارة الشركات والتي يمكن أن يكون لها تأثير على كيفية عمل الشركة وإدارتها لسياسات الحوكمة وأيضاً التوصية للمجلس بإدخال تعديلات على تلك الممارسات .
- النظر في مسائل عدم الإلتزام بالحوكمة والتوصية إلى المجلس بإتخاذ الإجراءات لحلها حسب مقتضى الحال .
- التوصية بإتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالتغييرات في ممارسات الحوكمة والإلتزام بها في الشركة وسياسات الحوكمة للكيانات التابعة ذات الصلة .
- التوصية إلى المجلس للموافقة على سياسة الحوكمة للشركة .

- اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام ٢٠٢١ لتنفيذ المهام المنوطة بها وكان موعد الاجتماع علي النحو التالي:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠٢١/٠١/١٠	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل
الثاني	٢٠٢١/٠٣/٢١	٣ أعضاء	لا يوجد	مكتمل

خلال السنة المالية ٢٠٢١ ، قامت لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت بتنفيذ المهام المطلوبة والقيام بالمسؤوليات الموجبة ضمن الحدود والمتطلبات المنصوص عليها في دليل المهام والمسؤوليات الخاص باللجنة ، وبتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠٧ بالإضافة الي الواجبات المنوطة للجنة وحيال انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الي فترة جديدة من ٢٠٢١ الي ٢٠٢٣ قامت اللجنة بالاتي :

١. النظر في المتقدمين بطلبات الترشح لعضوية الإدارة للفترة من ٢٠٢١ - ٢٠٢٣.
٢. فرز طلبات الترشح للعضوية وإبلاغ الجهات الرقابية بها.
٣. النظر في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ورفع توصية بها الي الجمعية العامة العادية للموافقة والاعتماد.
٤. تحديد المكافآت الخاصة بالإدارة العليا والموظفين بالشركة.
٥. مناقشة ومراجعة تقرير الحوكمة عن عام ٢٠٢١.

اللجنة التنفيذية والاستثمار

- أعضاء اللجنة

أسم عضو مجلس الإدارة	تاريخ اول تعيين في اللجنة	المنصب في اللجنة
السيد / عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني	٢٥ مارس ٢٠١٢	رئيس اللجنة
السيد / عبدالرزاق بن محمد الصديقي	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
الفاضل / خميس بن مبارك الكيومي	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
السيد / عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو
السيد / احمد عبدالخالق الغامدي	١٩ مارس ٢٠١٨	عضو
السيد / ناصر محمد علي آل مذكور الخالدي	٢٥ مارس ٢٠١٢	عضو - الرئيس التنفيذي
السيد / غانم احمد العبيدلي	٢٥ مارس ٢٠١٢	سكرتير اللجنة

- مهام اللجنة

تتلخص بعض من مهام اللجنة في الاتي:

- دعم مجلس الإدارة والأداء
  - اللجنة تمثل هيئة استشارية للمجلس.
  - تقديم تقارير كافية لتمكين المجلس من رصد الأداء العام للشركة.
  - مراجعة واعتماد (على الأقل سنويا) الاستراتيجية الاستثمارية للشركة وتماشيها مع استثمارات الشركة.

- يجب علي اللجنة ان تقوم بالاتي:
  - اقتراح السياسات الاستثمارية للنظر فيها واعتمادها من قبل المجلس، بما في ذلك المناصب المقترحة فيما يتعلق بالاستثمارات المناسبة.
  - التأكد من أن سياسة الاستثمار تأخذ في عين الاعتبار مبادئ الاستثمار التوجيهية التي يحددها المجلس ، والقيود التي تفرضها السلطات التنظيمية أو التي أوصى بها الاكتواري مع مراعاة متطلبات الملاءة المالية.
  - مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل رأس مال الشركة والتغييرات المهمة في الهيكل الإداري والرقابي للشركة والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها.

- اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة اجتماعاً خلال عام ٢٠٢١ لتنفيذ مهامها المنوطة بها وكانت مواعيد الاجتماعات علي النحو التالي:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الغياب	النصاب
الأول	٢٠٢١/٠٣/١٧	٦ أعضاء	لا يوجد	مكتمل

خلال السنة المالية ٢٠٢١ ، قامت اللجنة التنفيذية والاستثمار بتنفيذ المهام المطلوبة والقيام بالمسؤوليات الموجبة ضمن الحدود والمتطلبات المنصوص عليها في دليل المهام والمسؤوليات الخاص باللجنة .

سياسات المكافآت

قامت شركة قطر و عُمان للأستثمار بإعداد سياسة المكافآت بما يتوافق مع المادة (١٨) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية .

أعدت سياسة المكافات بالشركة لأعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية ، و هي تهدف إلى الحفاظ على سياسة تتفق مع مبادىء و فاعلية إدارة المخاطر و التي بدورها تؤدى إلى الحد من المخاطر.

تم إعداد هذه السياسة لتعزيز ثقة المساهمين مع الشركة من خلال تحديد المكافآت التي تدير وتحد من تضارب المصالح المحتمل أو المثبت بين الشركة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تصف سياسة المكافآت المبادئ الأساسية للمكافآت ، مع الإشارة إلى العلاقة بين المكافآت والخدمات ، والأهمية النسبية لمختلف مكونات المكافآت ، بما في ذلك أداء الشركة.

النظام الأساسي للشركة وبالتحديد المادة (٣٩) ، يحكم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، حيث تخضع لموافقة الجمعية العامة، ولا يمكن أن تتجاوز ٥٪ من صافي الأرباح يمكن توزيعه كمكافأة بعد اقتطاع الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح على المساهمين سواءً بشكل نقدي أو عيني لا يقل عن (٥٪) من راس المال المدفوع.

مع الاخذ في الاعتبار انه يجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، ويشترط في هذه الحالة موافقة الجمعية العامة ، وللوزارة أن تضع حداً أعلى لهذا المبلغ.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مع وجود سياسة المكافآت فان لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأت المنبثقة من مجلس الإدارة هي المسئولة والموكلة من قبل مجلس الادارة لتحديد المكافآت السنوية لأعضاء المجلس ثم العرض علي مجلس الادارة لاتخاذ قرار برفع توصية الي الجمعية العامة العادية ، بالإضافة الي تحديد المكافآت الخاصة بالإدارة العليا والموظفين ، لذلك أخذت لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأت بعين الاعتبار حجم الشركة الحالي والأرباح المحققة لعام ٢٠٢١ وما تنص عليه اللائحة او سياسة المكافات في تحديد مكافات مجلس الإدارة ومكافات الإدارة العليا والموظفين.

ومن الجدير بالذكر ان لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأت قررت رفع توصية الي الجمعية العامة العادية بصرف مبلغ مقطوع طبقا الي قانون رقم (٨) لعام ٢٠٢١ والخاص بتعديل قانون الشركات رقم (١١) لعام ٢٠١٥ شريطة موافقة الجمعية العامة العادية علي تلك المبلغ وإبلاغ الووزارة.

مكافات الإدارة العليا والعاملين بالشركة

لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأت تقرر تعويضات ومكافات الإدارة العليا وتتكون تعويضات الادارة العليا من راتب ومكافأة بناء على الأداء المبذول ، كما يوافق المجلس على المكافأة المرتبطة بأداء الشركة للرئيس التنفيذي والادارة العليا والموظفين.

يقرر مجلس الإدارة تعويضات الإدارة العليا ، وتتكون تعويضات الإدارة العليا من راتب ومكافأة بناءً على الأداء ، يقرر المجلس حدود مكونات الراتب الثابت ، كما يوافق المجلس على المكافأة المرتبطة بأداء الشركة للرئيس التنفيذي والإدارة العليا والموظفين.

سياسة تعارض المصالح

هذه السياسة راعت الواجبات والحقوق الواجب اتباعها من قبل جميع الاطراف بما فيها أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا وموظفي الشركة والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

الأطراف ذات العلاقة

الرقابة وآلية الحوكمة على العمليات والصفقات مع الأطراف ذات العلاقة تم توثيقها في دليل حوكمة الشركات في شركة قطر وعمان للاستثمار .

في ضوء متطلبات الإفصاح المحددة في نظام حوكمة الشركات والمعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية ، فإن الشركة ستعزز من سياساتها الخاصة بالأطراف ذات العلاقة وخاصة إفصاحها السنوي الحالي من قبل أعضاء المجلس والإدارة العليا فيما يخص مصالحهم، ومساهمتهم، وتداول أسهم الشركة، ومجالس الإدارة الأخرى، المعاملات الهامة مع الشركة، والتوظيف ومساهمة الأقارب، والمؤهلات والخبرات وغيرها من المصالح.

خلال العام المنصرم ، لم يتم تسجيل أي عملية او صفقة ذات علاقة من قِبل مجلس الإدارة او الادرة العليا بالشركة .

سياسة التعامل مع الشائعات

إعمالاً لأنظمة الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ، ففي حالة وجود شائعات في الجمهور قد يكون لها تأثير على الشركة أو تستهدفها ، يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة عن طريق الإعلانات العامة لتأكيد أو نفي أي من هذه الشائعات . ويجب أن يعتمد القرار بشأن الطرق التي يجب اتخاذها لتأكيد أو نفي أي شائعات على حجم الإشاعة والمخاطر التي تشكلها على الشركة أو أعمالها أو المساهمين أو الموظفين أو مجلس الإدارة أو أصحاب المصلحة الآخرين.

سياسة التعامل مع الشكاوي والتظلمات و والبلاغات

إعمالاً لأنظمة الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ، فإن الشركة تقوم بإستقبال وفحص كافة الشكاوى والتظلمات والبلاغات التي قد يتم تقديمها وتعمل على البت فيها وتسويتها على النحو الأمثل وفقاً لأعلى معايير الشفافية وعلى أسس تتسم بالعدالة ودون أي تمييز ودون المساس بحقوق الشركة، وكذلك النظر في المقترحات المقدمة من أي من أصحاب المصالح، وتلتزم الشركة في هذا الشأن بالإلتزام بالحفاظ على سرية كل من مضمون الشكوى أو المقترح أو البلاغ او حتي التظلمات والشخص مقدم أي منهم.

الإفصاح عن عمليات التداول

قامت الشركة بصياغة مبادئ توجيهية واضحة للتداول الداخلي وفقاً لدليل وسياسات حوكمة الشركات وذلك لمنع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من التداول في أسهم الشركة التي قد تكون عرضة للتداول الداخلي، والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة حينما تكون متوافرة ، وفي هذا السياق، تم تنفيذ عملية الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا .

إطار الرقابة الداخلية

نظراً لمحدودية عدد الموظفين في الشركة وهم ٦ أشخاص يعتبر المجلس هو المسئول في النهاية عن إنشاء وتعديل ومراجعة إطار الرقابة الداخلية للشركة ، من خلال لجنة التدقيق ، من أجل الحصول على تأكيد معقول بمراقبة فعالية وكفاءة عمليات الشركة ووجود ضوابط رقابية ملائمة في إعداد التقارير المالية والالتزام بالقوانين.

شركة قطر وعمان للاستثمار اعدت إطار رقابة داخلية مناسب يمكّنها من معالجة وإدارة المخاطر الرئيسية للشركة ، بالإضافة إلي أن جزء من هدف الشركة "قطر وعمان للاستثمار" هو بناء وضع مالي قوي للشركة وإدارة مخاطرها بفاعلية والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والتدقيق الداخلي الذي تدعم في تأسيس إطار رقابة داخلية قوي.

بالنيابة عن المجلس تقوم لجنة التدقيق بمسؤولية القيام دورياً بمراجعة وتقييم إطار الرقابة الداخلية عن طريق تقييم مهام ووظائف التدقيق الداخلي فضلاً عن أعمال التدقيق الخارجي.

وقد حدد مجلس إدارة شركة قطر و عمان للاستثمار أهداف مستوى الكيان التي تتوافق مع رؤية الكيان ورسالتة واستراتيجياته ، وسعياً لتحقيق هذه الأهداف، تواجه المنظمة أحداثا وظروف قد تهدد بتحقيق أهداف هذه الشركة.

وللتخفيف من هذه المخاطر، تم تصميم وتنفيذ نظام فعال للمراقبة الداخلية ، ولتصميم نظام فعال للرقابة الداخلية ، تبنى مجلس إدارة شركة قطر و عمان للاستثمار إطار الرقابة الداخلية COSO ولقد تم دمج إطار عمل COSO الذي تم تبنيه مع نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الذي أوصى به معهد القانون الدولي لتخصيص المسؤولية عن الواجبات المحددة في الإطار.

باستخدام نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، يتم تعيين الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر والتحكم إلى المجموعات الثلاث التالية في شركة قطر وعمان للاستثمار :

- خط الدفاع الأول – الإدارة التشغيلية:

يتم تعيين الإدارة التشغيلية لشركة قطر وعمان للأستثمار مع الملكية الأساسية للمخاطر والطرق المستخدمة لإدارة هذه المخاطر.

- خط الدفاع الثاني – وظيفة (وظائف) المراقبة والإشراف الداخلي:

وتشمل مهام الرصد والرقابة الداخلية في شركة قطر وعمان للاستثمار، على سبيل المثال لا الحصر، اللجنة التنفيذية والاستثمار ، ولجنة حوكمة الشركات، ولجنة الاستراتيجية والاستثمار، ورؤساء الأقسام المستقلين... إلخ إدارة المخاطر في شركة قطر و عمان للاستثمار هي لكل قسم، حيث تضمن وظائف المراقبة والرقابة الداخلية المختلفة تشغيل الضوابط وعمليات إدارة المخاطر على النحو المقصود.

- خط الدفاع الثالث – التدقيق الداخلي:

يوفر التدقيق الداخلي تأكيداً مستقلاً بشأن فعالية إدارة المخاطر ومراقبتها للمجلس والإدارة التنفيذية.

يتم رفع تقارير عن الموقف المالي والعمليات ونتائج الأعمال لشركة قطر وعمان للاستثمار بشكل دوري إلى مجلس الإدارة. ويتم رفع تقارير بالنتائج المالية الفصلية ونتائج نهاية السنة للمساهمين وتنشر في الموقع الإلكتروني للشركة (www.qatar-oman.com).

التدقيق الداخلي

تبقى شركة قطر و عُمان للاستثمار عاقدة العزم على الوفاء بالتزاماتها نحو تعزيز و مراجعة إطار عمل الرقابة الداخلية بشكل دوري و مستمر ، إلا انه و بالنظر إلى الوضع الحالي المحدود من حيث الموارد البشرية المُتاحة ، لذلك قامت الشركة

من خلال لجنة التدقيق بإسناد عمليات التدقيق الداخلي والمخاطر إلى شركة " موري ستيفن " لمساعدة الشركة على القيام بمهمات التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢١ .

وتم تحديد نطاق العمل من قبل شركة "موري ستيفن " بالقيام بالمراجعة كل ربع سنة على عمليات الشركة لتحديد المخاطر ومكامن الضعف في الضوابط الرقابية . ومن ثم يتم رفع تقارير بمدي المخاطر والانضباط إلى لجنة التدقيق لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

وقد اعتمد المجلس مجموعة شاملة من وثائق الحوكمة، بما في ذلك، الهيكل التنظيمي، وهيكل الدرجات الوظيفية و الرواتب، والتوصيف الوظيفي، والسياسات والإجراءات، وتفويض السلطة المالية والتشغيلية إلى تحكم عمليات الشركة. وقد كفل المجلس، من خلال تفويض السلطة القائم على عدم تمتع أي فرد بسلطات مطلقة. والإدارة التنفيذية هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ نظام الرقابة الداخلية والإشراف عليها والتنسيق مع الجهات المعنية لضمان التنفيذ السليم للسياسات والإجراءات.

التدقيق الخارجي

في اجتماعها المؤرخ ٠٧ ابريل ٢٠٢١، عينت الجمعية العامة السادة / رودل آند بارتنر مدقق حسابات خارجي لشركة قطر وعمان للأستثمار (ش.م.ع.ق) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناء على توصيات لجنة التدقيق ومجلس الادارة.

يقدم المدقق الخارجي تقرير مراجعة نصف سنوية وتقرير تدقيق سنوي للبيانات المالية للشركة ، والمدقق الخارجي مستقل تماماً عن الشركة ومجلس إدارتها.

بالإضافة إلى مواد عقد التأسيس ، والتي تحكم واجبات ومهام المدقق الخارجي، ينص دليل الحوكمة للشركة على أدوار المدقق الخارجي ومسؤولياته وتعيينه وسياسة عدم تعيينه ، كما ينص دليل الشركة على دور لجنة التدقيق في الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي.

ويعين مدقق الحسابات الخارجي على أساس سنة واحدة قابلة للتجديد لفترة مماثلة تصل إلى خمس سنوات متتالية كحد أقصى، وإن المدقق الخارجي المعين يجب أن يكون مسجل على قائمة مدقق الحسابات الخارجي لدى هيئة قطر للأسواق المالية ويجب أن يمتثل لأعلى المعايير المهنية.

يكون المدقق الخارجي مستقلاً تماماً عن الشركة وأعضاء مجلس إدارتها ولا يوجد لديه أي تضارب في المصالح في علاقته بالشركة ، ويقدم مدقق الحسابات الخارجي إلى الجمعية العامة تقرير التدقيق حول البيانات المالية ، ويلعب مدققي الحسابات الخارجيون لشركة قطر وعمان للأستثمار دوراً أساسياً في الشركة.

وبالتالي، يوفر المدققون الخارجيون تأكيداً معقولاً بأن البيانات المالية تمثل المركز المالي للشركة وأدائها بشكل عادل. لضمان ما سبق، يقوم المدققون الخارجيون بإجراء عمليات التدقيق الخاصة بهم بشكل مستقل عن الشركة.

وهذا من شأنه أن يوفر الثقة في المعلومات المحاسبية للشركة. ويقدم المدققون الخارجيون إلى أعضاء مجلس الإدارة معلومات تتعلق بأي مخاطر تتعرض لها شركة قطر و عمان للاستثمار وكذلك أي انتهاك محدد. وفي حالة حدوث أي انتهاك، يقوم هؤلاء بإبلاغ السلطات المعنية على الفور، مثل هيئة قطر للأسواق المالية.

إدارة المخاطر والالتزام

إن مجلس إدارة الشركة مسئول عن إنشاء قابلية تحمل المخاطر وإعداد والموافقة على السياسات والاستراتيجيات المخاطر والإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر والالتزام في الشركة.

لا يوجد حاليا أي وظيفة إدارة المخاطر في الشركة ، لذلك في خطابات لتعيين المكاتب الاستشارية للقيام لدور المدقق الداخلي يتم اسناد اعمال إدارة المخاطر لهم كعمل إضافي ، فضلا عن ان الشركة عينت شركة موري ستيفن هذا العام ٢٠٢١ لإعداد تقرير تقييم المخاطر بدلا من إدارة المخاطر ضمن تقارير التدقيق الداخلي الربع سنوية ، والتقارير بالفعل أعدت وقُدمت إلى المجلس .

الالتزام

المجلس استعرض وراجع تقرير تقييم المخاطر ، الذي أعدته موري ستيفن ، من أجل التعرف على نقاط القوة والضعف ، وتلتزم الشركة بالقوانين والشروط التي تحكم عملية الإفصاح وعمليات الإدراج في السوق ولم يتم تسجيل أي مخالفة على الشركة خلال السنة المالية ٢٠٢١.

الأمتثال

تقوم إدارة الشركة باستمرار بتحديث مجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية للقوانين واللوائح الجديدة أو المتغيرة ، وتسعى الشركة باستمرار إلى الامتثال لجميع القوانين واللوائح الجديدة أو المتغيرة. وقد نجحت الشركة في الالتزام بجميع القوانين واللوائح المعمول بها ، ولم تخضع لأي غرامات أو عقوبات في عام ٢٠٢١.

زاوية المساهمين

سجل المساهمين

استنادا الي التعليمات الصادرة عن بورصة قطر للشركات المدرجة في بورصة قطر و قانون الشركات التجارية - المادة (١٥٩) والمادة (١٦٠) - ، تحتفظ الشركة بسجل خاص يطلق عليه "سجل المساهمين" يقيد به أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنهم وما يمتلكه كل منهم، وتكون سجلات المساهمين مودعة لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية لكونها الجهة المسؤولة عن شؤون المساهمين طبقا الي تفويض الشركة وتم تحديث تلك السجل بصفة دورية (شهرياً) بالحصول علي نسخة من تلك السجل من شركة قطر للايداع المركزي.

تركيبة المساهمين

بلغ عدد المساهمين في شركة قطر وعمان للاستثمار حوالي ٣٠،٥٩٦ مساهم كما في ٢٠٢١/١٢/٣١ مقابل عدد من المساهمين ٣١،٣٤٢ لعام ٢٠٢٠، اغلب ملاك الأسهم من القطريين سواء من الافراد ، الشركات او المؤسسات المالية ، والرسم البياني التالي يوضح عدد المساهمين حسب الجنسية نسبة الملكية حسب الجنسية :

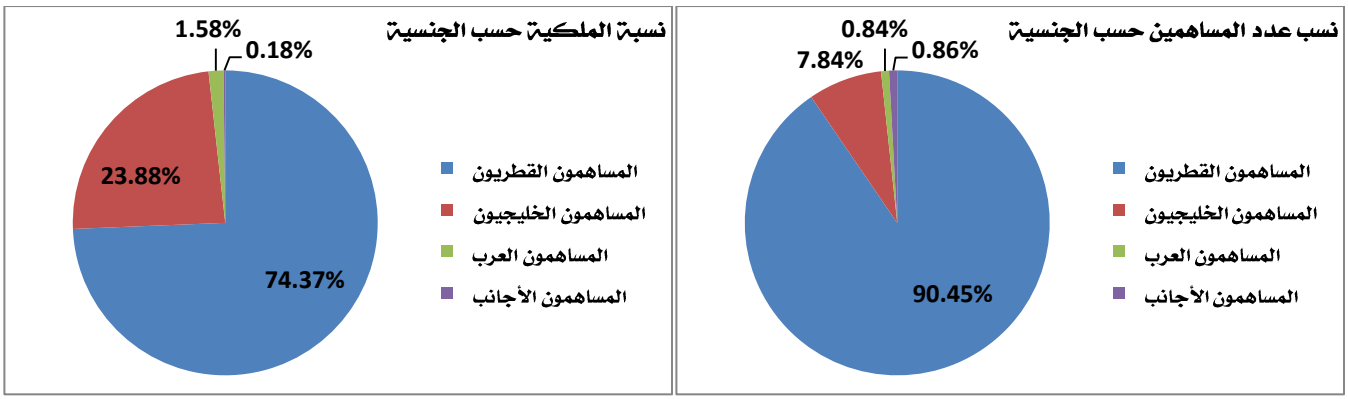

المساهمين الرئيسيين

تم انشاء شركة قطر وعمان للاستثمار بين حكومة قطر وحكومة سلطنة عمان في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٠ ٪ لكل منهم والباقي (٦٠ ٪) للاكتتاب العام ، وحتي تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ احتفظت الحكومتين بنسبتهم علماً بان رأس مال الشركة " ٣١٥،٠٠٠،٠٠٠ " ريال قطري موزعاً على " ٣١٥،٠٠٠،٠٠٠ " سهم عادي ، قيمة كل سهم منها ١ ريال قطري.

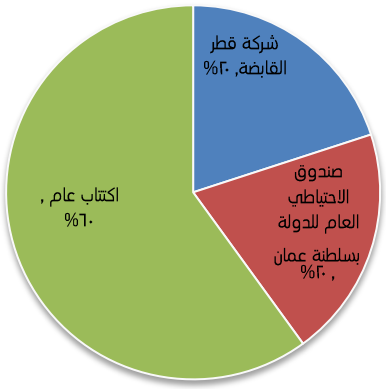

المساهمين من الادارة العليا

الإدارة العليا	تاريخ اول تعيين	عدد الأسهم المملوكة
السيد / ناصر محمد الخالدي – الرئيس التنفيذي	١٠ أكتوبر ٢٠٠٧	١٠٠،٠٠٠

حماية المساهمين

إن المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين تشكل أحد المبادئ الرئيسية للحكم الفعّال للشركات ، وتُعامل الشركة هذا الأمر على أنه أولوية عليا وتسعى إلى التعامل مع المساهمين فيها بمستوى عال من النزاهة والشفافية والمساواة.

يتلخص أحد الأهداف الرئيسية للشركة في زيادة قيمة المساهمين من خلال استراتيجيات حكيمة ومستدامة ، وتفهم الشركة أن الإدارة السليمة للشركات تضيف قيمة عبر أنشطتها وعلاقاتها مع المساهمين ، وإن الحفاظ على ثقة المساهمين والمستثمرين يشكل حجر الأساس في كل أنشطتنا وينظر أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية في مسؤوليتهم الجماعية، وفي تطبيق مبادئ الحكم السليمة بصفة عامة ، فضلا عن التقيد بمبدأ المعاملة المتساوية والعادلة للمساهمين.

لقد تم وضع سياسة حماية المساهمين بما يتوافق مع نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، و عقد التأسيس للشركة، والقوانين واللوائح ذات الصلة ، وتطمح شركة قطر وعمان للاستثمار إلى تجاوز المعايير التي وضعتها اللوائح التنظيمية.

حقوق المساهمين

تحترم شركة قطر وعمان للاستثمار حقوق المساهمين، كما أنشأت آليات لإدارة حقوقهم في عقد التأسيس و دليل الحوكمة لضمان احترام حقوقهم، والإنصاف والمساواة.

وتشمل حقوق المساهمين، كما ينص عقد التأسيس على ذلك، بشكل خاص، الأولوية في الاشتراك في الأسهم الجديدة للشركة، والوصول إلى سجلات الشركة، وحضور الجمعية العامة العادية وغير العادية، وممارسة حقوق التصويت وتفويض حقوق التصويت للوكلاء، توزيع الأرباح وفقا لاجتماع الجمعية العامة، طلب عقد جلسة للجمعية العامة، مناقشة جدول أعمال الاجتماع، حق الحصول على أجوبة الأسئلة المطروحة، طريقة التصويت على انتخابات مجلس الإدارة، والمشاركة في القرارات الرئيسية عن طريق الجمعية العامة وما إلى ذلك.

تعمل الشركة بلا كلل لكي يتم الاعتراف بها كشريك عمل جدير بالثقة يعمل بما يتماشى مع قيمها الأساسية وبما يتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ، وتلتزم الشركة بإدارة الأعمال بطريقة مسؤولة وشفافة، وحماية حقوق جميع

المساهمين، وخلق القيمة والاستدامة من خلال الممارسات السليمة ، وتحمي الشركة حقوق المساهمين من خلال ضمان الاتي:

- تعامل جميع أصحاب المصلحة معاملة عادلة دون أي تمييز.
- منح أصحاب المصلحة إمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات المتصلة بأنشطتهم في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.
- حماية أصحاب المصلحة وفقًا لجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة.
- التعامل مع مخاوف أصحاب المصلحة في الوقت المناسب.

وقد وضعت شركة قطر و عمان للاستثمار سياسة خاصة للإبلاغ عن المخالفات ونشر الوعي بأي مخالفات يجب نقلها دون ذكر أسماء إلى الإدارة التنفيذية. وتهدف السياسة إلى حماية الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصلحة. وتشمل الحماية، على سبيل المثال لا الحصر، حق أي موظف في الكشف عن أي ممارسات سيئة داخل الشركة مثل إساءة استخدام أموال شركة قطر و عمان للاستثمار ومواردها و/أو أي جرائم جنائية دون خوف من العقاب.

حقوق المساهمون في الجمعية العامة

يتم دعوة المساهمين وتشجيعهم على حضور الاجتماع العام السنوي للشركة . و تتيح الجمعية العامة الفرصة للمساهمين للاستماع إلى المجلس والمشاركة فيه بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال . ووفقاً للمادة (١٣٨) من قانون الشركات، والمادة (٣٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وعقد تأسيس الشركة، يحق للمساهمين الذين يمثلون ٢٥٪ على الأقل من رأسمال الشركة الدعوة إلى عقد اجتماع جمعية عامة غير عادية. وعملاً بالإجراءات المنصوص عليها في القانون والمادة (٣٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، يحق للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس مال الشركة طلب عقد اجتماع عام للجمعية العامة شريطة أن تبرر الأمور المطروحة عقد مثل هذا الاجتماع.

وتضمن الشركة احترام حقوق المساهمين فيما يتعلق باجتماعات وإجراءات الجمعية. وتشمل هذه الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الإبلاغ عن موعد ومكان انعقاد اجتماعات الجمعية وتلقي جدول أعمال الاجتماع قبل ١٥ يوما على الأقل من موعد اجتماع الجمعية العامة. بالإضافة إلى ذلك، يتم نشر تقارير الشركة المالية وتقارير مجلس الإدارة في صحيفتين يوميتين محليتين (إحداهما باللغة العربية)؛
- حضور اجتماعات الجمعية العامة والمشاركة في مناقشتها؛
- مناقشة المسائل المدرجة في جدول الأعمال؛
- أن يطلب، عندما يسمح القانون بذلك، أن يدرج في جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة بعض المسائل التي ستتم مناقشتها أثناء اجتماع الجمعية.
- طرح الأسئلة على أعضاء المجلس وتلقي الإجابات.
- ويحق لحملة الأسهم أن يطعنوا في الجمعية العامة إذا اعتبرت الإجابات غير كافية؛
- التصويت على القرارات العامة، وتلقي معلومات عن القواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت؛
- الحق في الاعتراض على أي قرار يُعتبر انه يخدم مصالح مجموعة معينة من المساهمين أو يضر بها؛ أو تقديم فائدة خاصة لأعضاء مجلس الإدارة و/أو أعضاء الشركة ضد مصالح الشركة؛
- الوصول إلى محاضر الاجتماعات العامة في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك ، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٢ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

ويحق لها أن تعين (بالكتابة وبتفويض رسمي) مساهم آخر ليس عضواً في المجلس لحضور الجمعية العامة نيابة عنه؛ شريطة ألا يدلي هذا المساهم، عن طريق الوكيل، بصوته لأكثر من (٥٪) من أسهم الشركة . يحق للمساهم الوكيل المشاركة في التصويت وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة والتعليمات المقدمة من قبل المساهمين الغائبين. ولا يسمح للمساهمين القصر بحضور اجتماعات الجمعية العامة، ويمثلون بأوصيائهم القانونيين و/أو الممثلين المعينين حسب الأصول.

العلاقات مع المساهمين والمستثمرين

تقدر الشركة مساهميها وتعترف بأهمية الأفصاح عن المعلومات المفيدة في الوقت المناسب. ويتولى مسؤول علاقات المستثمرين في الشركة مسؤولية الحفاظ على ثقة المستثمرين في الشركة من خلال الاتصالات الواضحة والمتسقة بين الإدارة والمساهمين ومجتمع الاستثمار. ويقوم موظف علاقات المستثمرين بتنسيق اجتماعات المساهمين وإطلاق المعلومات وإدارة الاتصالات في حالة حدوث أزمة. وقد أصدر مجلس الإدارة تكليفا باتباع نهج أفضل الممارسات في جميع الأوقات.

تحتفظ الشركة بقنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع المساهمين وتنشر المعلومات للمساهمين والأطراف ذات العلاقة بشكل منتظم وذلك عن طريق الموقع الالكتروني للشركة (www.qatar-oman.com) وكذلك عن طريق وسائل الاعلام المتعددة (الجرائد اليومية .....) ، بالإضافة الي استعداد الادارة لاستقبال أي من المساهمين والرد علي كل الاستفسارات الخاصة بهم عن الشركة.

حيث تهدف شركة قطر وعمان للاستثمار إلى ضمان إتاحة المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب حول الشركة بشكل منتظم ومتسق لجميع المساهمين وأصحاب المصالح و المحللين والمستثمرين في وقت واحد ، ويتم نشر جميع البيانات الصحفية والإفصاحات المالية واعلانات الشركات باستمرار لتحسين جودة وشفافية واتساق عمليات الكشف عن المعلومات.

الجمعية العامة العادية

يتم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للمساهمين لمناقشة اداء الشركة مع مجلس الادارة بالاضافة الي انه يتم اخطار المساهمين بموعد الجمعية و مكان انعقادها في الموقع الالكتروني للشركة والصحف اليومية مرتين علي الاقل طبقا للقانون بالإضافة الي توفير كل البيانات قبل الجمعية حتى يتسنى للمساهمين الاطلاع علي البيانات لمناقشة المجلس بها.

وفي هذا الصدد قد قامت الشركة بعقد الجمعية العامة العادية لعام ٢٠٢٠ في تاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠٧ وتم مناقشة البنود التالية :

جدول اعمال الجمعية العامة العادية

١. سماع كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليها.
٢. سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والمصادقة عليها.
٣. مناقشة الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والمصادقة عليها.
٤. مناقشة تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٠ واعتماده.
٥. الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن ترحيل الارباح في بند الأرباح المدورة الي العام القادم .
٦. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وتحديد مكافآتهم.
٧. الموافقة على تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة لعام ٢٠٢١ وتحديد أجره السنوي.
٨. انتخابات أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة (٢٠٢١ – ٢٠٢٣) .

والجدير بالذكر انه بعد حصر نسب حضور المساهمين الحاضرين في الاجتماع من قِبل مدقق الحسابات الخارجي (رودل آند بارتنر) والتي كانت علي النحو التالي :

مساهمون بالأصالة يمثلون	:	١٢٧،٢٠٥،٣٨٠	سهم
مساهمون بالوكالة يمثلون	:	٣٣،٩٥٦،٧٨٨	سهم
إجمالي الاسهم الحاضرة	:	١٦١،١٦٢،١٦٨	سهم

وكانت نسبة الحضور تمثل ٥١،١٦ ٪ من مجموع مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار والتي تبلغ ٣١٥،٠٠٠،٠٠٠ سهم ، وعليه اعتبر النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠٧ مكتملاً وفقاً لقانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة.

حماية المساهمين الممثلين لحصة الأقلية.

تضمن الشركة معاملة جميع المساهمين، بما في ذلك الأقلية، على قدم المساواة دون أي تمييز. يتلقى جميع المساهمين نفس المعلومات بغض النظر عن عدد الأسهم التي بحوزتهم. تضمن الشركة منح المساهمين من الأقليات حقوقهم الواجبة في الوصول إلى المعلومات والإعراب عن آرائهم. وعملاً بالإجراء المنصوص عليه في المادة (٣٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، يحق للمساهمين من الأقليات ممارسة حقوقهم الكاملة فيما يتعلق بمشاركتهم والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة. وتعتمد الشركة طريقة التصويت التراكمية في انتخابات أعضاء المجلس، مما يتيح فرص التمثيل العادل للمساهمين من الأقليات في المجلس. بالإضافة إلى ذلك، قامت الشركة بتنفيذ آلية لتقديم الشكاوى وإخطار أي انتهاكات أو أي مخاطر قد تهدد الشركة.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

توزيع الأرباح هو أحد الخيارات المتاحة للشركة لإعادة القيمة إلى المساهمين فيها. أثناء اجتماع الجمعية العامة، يقدم المجلس توصيته بشأن توزيع الأرباح على المساهمين في الشركة. ويجب أن يستند هذا التوزيع إلى معايير متعددة مثل الأداء الإجمالي للشركة خلال العام، والنتائج المالية، ومتطلبات السيولة النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى ظروف السوق العامة وغيرها من العوامل التي يعتبرها المجلس ذات صلة.

وفقًا لسياسة توزيع الأرباح للشركة يتم توزيع الأرباح التي وافقت عليها الجمعية العامة للتوزيع، سواء كانت نقدية أو أسهم مجانية أو مكافآت، على المساهمين المدرجة أسماؤهم في السجل الذي يحتفظ به في شركة قطر للأيداع المركزي للأوراق المالية في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة .

سياسة توزيع الأرباح

انتهجت الشركة سياسة لتوزيع الارباح اعمالا بالمادة رقم (٧٠) من النظام الأساسي علي النحو التالي " بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير فان نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين هي (١ ٪) ، وتكون الأحقية في الحصول على الأرباح التي أقرت الجمعية العامة توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهما مجانية لمالكي الأسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة "

يتم الإعلان عن توزيع الأرباح سواء قيمة هذه الأرباح او الطريقة التي سيتم من خلالها توزيع هذه الأرباح على المساهمين بعد أخذ موافقة أغلبية المساهمين في الشركة في اجتماع الجمعية العامة ، ويتم ذلك في أغلب الأحيان ولكن ليس بالضرورة بناء على توصية من مجلس الإدارة.

وهذا العام ، ٢٠٢١، اقترح مجلس إدارة الشركة توزيع أرباح نقدية بنسبة (١ ٪) من راس المال علي المساهمين بمبلغ ٣،١٥٠،٠٠٠ ريال قطري أي بواقع درهم واحد لكل سهم.

ومنذ بداية تأسيس الشركة ، والشركة حرصت علي تحقيق الأرباح لإتاحة القدرة علي توزيع أرباح علي الملاك (المساهمين) ، ومجلس الإدارة اتخذ القرارات برفع التوصية الي الجمعية العامة من كل سنة لتوزيع أرباح ، واسفرت قرارات الجمعية العامة علي الموافقة علي التوزيع وكانت تاريخ توزيعات الارباح علي المساهمين علي النحو التالي باجمالي مبلغ ١٨٩،٩٠٠،٠٠٠ ريال قطري علي مدار اربعة عشر سنة (حتي عام ٢٠٢١) .

السنة المالية	راس المال	الأسهم المجانية	الأرباح النقدية	مبلغ التوزيع
٢٠٠٩	٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٠٠٠،٠٠٠
٢٠١٠	٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٥ ٪	٥ ٪	٣٠،٠٠٠،٠٠٠
٢٠١١	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٧٥٠،٠٠٠
٢٠١٢	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٧٥٠،٠٠٠
٢٠١٣	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٦ ٪	١٨،٩٠٠،٠٠٠
٢٠١٤	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٨ ٪	٢٥،٢٠٠،٠٠٠
٢٠١٥	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٦ ٪	١٨،٩٠٠،٠٠٠
٢٠١٦	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٧٥٠،٠٠٠
٢٠١٧	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٥ ٪	١٥،٧٥٠،٠٠٠
٢٠١٨	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٣ ٪	٩،٤٥٠،٠٠٠
٢٠١٩	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		٢ ٪	٦،٣٠٠،٠٠٠
٢٠٢٠	٠٠،٠٠		٠٠،٠٠ ٪	٠٠،٠٠
٢٠٢١ *	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠		١ ٪	٣،١٥٠،٠٠٠
	الإجمالي			١٨٩،٩٠٠،٠٠٠

* تم رفع توصية من مجلس الإدارة الي الجمعية العامة بتوزيع أرباح علي المساهمين بواقع (١٪) من راس مال الشركة بمبلغ ٣،١٥٠،٠٠٠ ريال قطري ، وعليه المقترح المقدم من مجلس الإدارة يخضع لموافقة الجمعية العامة المزمع عقدها بتاريخ ٢٠٢٢/٠٣/٢٨.

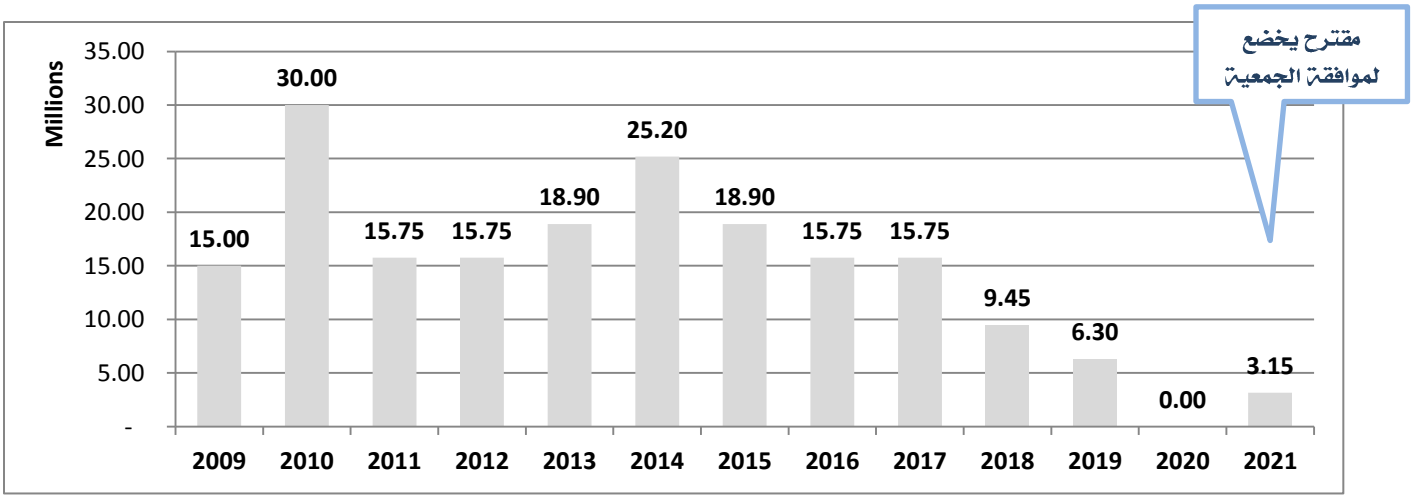

الأفصاح

تماشياً مع المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية ومن أجل دعم معايير الإفصاح العالية ، تتبع شركة قطر وعمان للاستثمار الإجراء التالي:

- تضمن الشركة أن أي معلومات يتم الكشف عنها تكون دقيقة وواضحة وموثوقة باستمرار.
- تساعد لجنة حوكمة الشركات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارات الشركة ذات الصلة في فهم الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل منها فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح.

تلتزم شركة قطر وعمان للاستثمار بالكشف (عند الاقتضاء) عن أي انتهاك وقع خلال السنة المالية وفقًا لقواعد وأنظمة الحوكمة المعمول بها مع تنفيذ تدابير علاجية لتجنب تكرار أحداث مماثلة.

الاستدامة

تعتقد شركة قطر وعمان للاستثمار أن لديها مسؤولية بغرض تحقيق الأرباح. من خلال خدماتنا، نسعى إلى تمكين الاندماج الاقتصادي والاجتماعي ، الأمر الذي يساعدنا على رفع مستويات المعيشة ومساعدة المجتمعات على نطاق أوسع

بالإضافة إلى الامتثال للقانون المحلي، نقوم أيضاً بإدارة أعمالنا باتباع مبادئ التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، نأخذ في الاعتبار رؤية وآراء أصحاب المصلحة المحليين والعالميين. وقد واصلت شركة قطر وعمان للاستثمار تحقيق أهدافها فيما يتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي لهذا العام من خلال دعم العديد من المبادرات الرامية إلى المساهمة في دعم التنمية داخل الدولة.

فضلاً عن ذلك فإن الأحداث التي شاركنا فيها تعكس توجهنا وتبرز أنشطتنا في مختلف المجالات التي تدعم المسؤولية الاجتماعية للشركة. وتنظر الشركة أيضاً إلى نشر سياسة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أولوية، حيث تعمل ثقافة تعزيز الوعي الاجتماعي بين الأفراد على تعزيز الترابط بين الجميع وتعكس التزام الشركة بالمجتمع المحلي الذي تعمل فيه.

المسؤولية الاجتماعية

دليل حوكمة الشركة في شركة قطر وعمان للاستثمار تحوي سياسة واضحة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية. أيضاً وفقا للقانون رقم (١٣) للعام ٢٠٠٨، قامت الشركة بتخصيص مخصص للأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والخيرية بمبلغ يعادل ٢،٥٪ من صافي ربح الشركة.

وفقًا للتعليمات الصادرة خلال عام ٢٠١٠ عن وزارة التجارة والصناعة، تم التعامل مع هذه المساهمة الاجتماعية على أنها توزيع من الأرباح المحتفظ بها للشركة بمبلغ ١٢٤،٨٨٨ ريال قطري بالنسبة إلى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، في حين بلغت قيمتها ١٦٧،٥٨٢ ريال قطري بالنسبة إلى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية

لا توجد أي قضية مرفوعة على أو من الشركة ولم يتم الحكم فيها حتى تاريخ إعداد تقرير الحوكمة.

الإبلاغ عن المخالفات

دليل حوكمة الشركات في الشركة يحتوي سياسة واضحة تتعلق بالإبلاغ عن المخالفات كما تحوي إجراءات تفصيلية عن كيفية تطبيق هذه السياسة في الشركة.

عملية إعداد تقرير الحوكمة

الإدارة هي المسؤولة عن الحصول وجمع المعلومات المطلوبة والضرورية في إعداد تقرير حوكمة الشركات. ومن ثم يقدم التقرير إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. وبعد الموافقة عليه من قِبل المجلس ، يتم ارسالة إلي هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) وعرضه علي المساهمين في الجمعية العامة ومن ثم يتم النشر علي الموقع الالكتروني الخاص بالشركة.

تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) بخصوص التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة المتضمنة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي والصادر عن مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الى السادة المساهمين المحترمين،،
شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.)
الدوحة - دولة قطر

وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ، قمنا بتنفيذ تأكيد محدود للمهمة حول تقييم التزام مجلس إدارة شركة قطر عمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) المشار اليها " الشركة" بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ومن ضمنها نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي "النظام" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المنوه عنه في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة (تقرير حوكمة الشركات)، بإستثناء الأحكام المدرجة تحت قسم المعلومات الأخرى في هذا التقرير.

مسئوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

ان مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة للشركات والذي يفي على الأقل بمتطلبات المادة (٤) من النظام. كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن التأكيد على التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للقرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ واعداد تقرير عن الإلتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة .

مسؤوليات ممارس التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد ورد الى علمنا ما يدعونا الى الاعتقاد بأن "تقرير حوكمة الشركات الصادر من مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، لا يُظهر بعدالة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، وذلك بناءاً على إجراءات تأكيدنا المحدود.

التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك "النظام"

لقد قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا لـ:

الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان أي شيء قد استرعى انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة بالامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، المتضمنة النظام بشكل عام، لم يتم إعدادها من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وتكون أقل من تلك المتعلقة بمهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من مستوى التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ مهمة تأكيد معقول. لم نقم بتنفيذ إجراءات إضافية، والتي كان من الممكن إجراؤها لو تم تنفيذ مهمة تأكيد معقول.

تنطوي مهمة التأكيد المحدود على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ والاستجابة للمخاطر المقدرة حسب

الضرورة حسب الظروف. إن مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من نطاق مهمة التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي تتم للاستجابة للمخاطر المقدرة.

وفقاً لذلك، لا نعبر عن رأي تأكيد معقول حول ما إذا كان بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، ككل، تم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للقانون والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استندت الإجراءات التي قمنا بها إلى تقديرنا المهني وتضمنت استفسارات وملاحظة العمليات المنفذة وفحص المستندات وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ للشركة وتوافقها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف المهمة، في تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه قمنا:

- بالاستفسار من الإدارة للحصول على فهم للعمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام ("المتطلبات")؛ الإجراءات التي اتخذتها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. وشمل ذلك تحليل العمليات والضوابط الرئيسية للإبلاغ عن الامتثال للمتطلبات؛

- اخذنا بالاعتبار الافصاحات بمقارنة محتويات تقرير حوكمة الشركات بمتطلبات المادة ٤ من القانون؛

- مطابقة المحتويات ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات مع السجلات الأساسية التي تحتفظ بها إدارة الشؤون القانونية والامتثال للشركة؛

- أجرينا اختبارات موضوعية محدودة على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والأدلة الملحوظة التي جمعتها إدارة الشركة وتقييم ما إذا كان قد تم الكشف عن انتهاكات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، في جميع النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي تتبناها الإدارة للامتثال للمتطلبات. لذلك، لا نقدم أي تأكيد بشأن ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استقلالنا ومراقبة الجودة

في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقاً لمتطلبات قواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ١ وتحتفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود الضمنية

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الافراد الذين يطبقون الإجراء، وتفسيرهم لهدف هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ إجراءات الامتثال بشكل فعال، وفي بعض الحالات لا تحتفظ بمسار التدقيق. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الامتثال سوف يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من البيانات لمقارنتها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير الحوكمة والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات)

إن استنتاجنا بشأن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية المطبقة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نقوم ولا نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد في هذا الصدد.

فيما يتعلق بخصوص مهمتنا حول تأكدنا من الأقسام ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، يجب النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع تقرير حوكمة الشركات أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في مهمتنا، أو على خلاف ذلك يبدو أنه تم تحريفها جوهرياً .

بناءاً على العمل الذي قمنا به وعلى المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإنه إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

أمر آخر

وفقا للمادة من قانون حوكمة الشركات والمادة ٢٤ من عقد تأسيس الشركة، يجب أن يعقد مجلس الادارة ستة اجتماعات خلال السنة المالية للشركة ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع للمجلس، عقدت الشركة ستة اجتماعات عام ٢٠٢١ ولاحظنا أن الاجتماع الثالث تم عقده بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠٧ والاجتماع الرابع في تم عقده في ٢٠٢١/٠٨/١٦ وبالتالي توجد فترة زمنية أكثر من ثلاثة شهور بدون عقد اجتماعات بالاضافة الى وجود فترة طويلة بين تاريخ محضر الاجتماعات المجلس واللجان وبين التوقيع على المحضر من قبل بعض المشاركين في الاجتماع.

النتيجة

إستنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدودة الموضحة في هذا التقرير، وبإستثناء الامر الذي تم الإشارة اليه بفقرة أمر أخر" من تقريرنا، لم يسترع إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على النحو الوارد في تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق نظام حوكمة الشركات لا تظهر بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، إمتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الدوحة – قطر
٣ مارس ٢٠٢٢

عن رودل آند بارتنر – فرع قطر
مجدي أبو الخير

عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٢١)

سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥١)

تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

الى السادة المساهمين المحترمين،،
شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.)
الدوحة - دولة قطر

تقرير حول تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لشركة قطر عمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) فيما يتعلق بنظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA's) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

وفقًا لمتطلبات المادة ٢٤ من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ تأكيد معقول حول بيان الرقابة الداخلية للإدارة بشأن تقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية (بيان الرقابة الداخلية للإدارة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناءً على الإطار الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي "إطار عمل COSO".

مسئوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة
مجلس الإدارة مسؤول عن تنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية الفعالة على التقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بطريقة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ؛ اختيار وتطبيق السياسات المناسبة، وعمل التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في هذه الظروف.

تقدم الإدارة تقييم الشركة لنظام الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة في شكل بيان الرقابة الداخلية للإدارة الوارد في تقرير حوكمة الشركات، والذي يتضمن:

- تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية للعملية الهامة من (عناصر التحكم العامة في تكنولوجيا المعلومات والتطبيق، وضوابط مستوى الكيان، والإيرادات، والذمم المدينة، وادارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإقفال الدوري للسجلات المالية)؛
- أهداف الرقابة؛ بما في ذلك تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق سيطرة الأهداف؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ و
- تحديد فجوات واخفاقات الرقابة؛ وكيف يتم علاجها؛ والإجراءات المحددة لمنع مثل هذه الإخفاقات أو إغلاق فجوات الرقابة.

قامت الشركة بتقييم تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية الخاص بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناءً على المعايير المحددة في إطار الرقابة الداخلية المتكامل ٢٠١٣ الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي (إطار عمل COSO) تشمل هذه المسؤوليات تصميم الضوابط المالية الداخلية المناسبة التي من شأنها ضمان إدارة أعمالها بشكل منظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية أصول الشركة؛
- منع وكشف الاحتيال والأخطاء؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و

- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤوليات ممارس التأكيد

إبداء رأي معقول بشأن عدالة عرض بيان الرقابة الداخلية للإدارة بناءً على المعايير الموضوعة في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجها حول فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية الخاصة بالعمليات المهمة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف بناءً على إجراءات التأكد من قبلنا.

الإفصاح عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

قمنا بإجراء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "عمليات التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادره عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول على بيان الرقابة الداخلية للإدارة حول تقييم مدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية للعمليات المهمة، من جميع النواحي الجوهرية ، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة المنصوص عليها في وصف العمليات ذات الصلة من قبل الإدارة ، استنادا إلى إطار العمل COSO.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ في تسجيل العمليات أو القوائم المالية على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

تشتمل مهمة التأكيد من هذا النوع أيضاً على تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في أي مؤسسة، تقتضي تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول مدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط. تضمنت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على التقارير المالية:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة؛
- تقييم مخاطر وجود ضعف جوهرى؛ و
- اختبار وتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على أساس المخاطر المقدرة.

من خلال قيامنا بالمهمه، حصلنا على فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

١. بيئة التحكم
٢. تقييم المخاطر
٣. مراقبة الأنشطة
٤. المعلومات والاتصالات
٥. الرصد

تعتمد الإجراءات المختارة على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة التصميم وفعالية التشغيل، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضاً تقييم مخاطر عدم تصميم الضوابط أو تشغيلها بشكل مناسب لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركات. تضمنت إجراءاتنا اختبار الفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي نعتبرها ضرورية لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركات قد تحققت.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن تقييم بيان ادارة الرقابة الداخلية لمدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية.

استقلالنا ومراقبة الجودة

في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقاً لقواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الاخلاقيات الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ١ وتحتفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

معنى الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشمل الرقابة الداخلية لأي كيان على التقارير المالية متضمنة السياسات والإجراءات التي:

١) تتعلق بحفظ السجلات بتفاصيل معقولة وتعكس بدقة المعاملات والتصرفات فى أصول المنشأة؛
٢) توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأن المقبوضات والمدفوعات للمنشأة تتم فقط بما يتوافق مع صلاحيات المخولين من إدارة المنشأة؛ و
٣) توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو الأكتشاف فى الوقت المناسب لغير المخولين إلى حيازة أو استخدام أو التصرف فى أصول المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود الضمنية

نظراً للقيود الملازمة للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الإحتيال ولا يمكن اكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الضوابط الداخلية على التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الحذف في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن نوفر تأكيد مطلق بتحقيق أهداف الرقابة. أيضاً، فإن أي تقييم للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية إلى الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن الرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتي يغطيها تقرير االتأكيد من قبلنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها قبل تاريخ وضع هذه الضوابط في العمل.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل بيان الرقابة الداخلية للإدارة).

إن استنتاجنا بشأن بيان الرقابة الداخلية للإدارة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد الوارد في هذا الصدد.

بناءً على العمل الذي قمنا به، وعلى المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

تأكيد على أمر

كما ورد في تقرير الإدارة حول تقييم نظام الرقابة الداخلية فانه تم اعداد ٣ تقارير عن الرقابة الداخلية خلال عام ٢٠٢١ ورفعها للجنة التدقيق بدلا من ٤ تقارير خلافا لنص المادة رقم ٢٢ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم ٢٠١٦/٥.

النتيجة

بإستثناء ما ورد في فقرة تأكيد على أمر، فبرأينا أن بيان الرقابة الداخلية للإدارة يظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للمعايير المحددة في إطار عمل COSO ، وأثر ذلك على الإستنتاج بشأن الفعالية من تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية للشركة على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الدوحة – قطر
٣ مارس ٢٠٢٢

عن رودل آند بارتنر – فرع قطر
مجدي أبو الخير

عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٢١)

سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥١)